الأمم المتحدة

A/C.1/63/PV.13

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٣**

الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماركو أنطونيو سواثّو ..... (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البنود ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار كل هذه البنود والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نواصل مناقشتنا للأسلحة التقليدية وعرض مشاريع القرارات.

أرحب بالسيد داليوس تشيكوليس، رئيس الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وأدعوه إلى تبادل أفكاره معنا وإبلاغنا بالتقدم الذي يجري إحرازه.

السيد تشيكوليس (رئيس الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، وأشكر اللجنة على موقفها المؤيد والشمولي للغاية نحو اجتماعنا الثالث من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين، الذي عقد في تموز/يوليه. ويحدوني الأمل في ألا تسود الآن سوى أفضل الانطباعات.

وأود أن أبدأ المناقشة، وبصورة متواضعة، أن نجد السبل التي تمكننا من زيادة البناء على الزخم وبالتالي تكون لدينا القيمة المضافة إلى هذه العملية الهامة للغاية للأسلحة الصغيرة.

إن تقرير الأمين العام المقدم في نيسان/أبريل والمعنون ''الأسلحة الصغيرة'' (S/2008/258) لاحظ أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كانت هي الأسلحة المفضلة في الجريمة والصراع. ويقدر أحدث تقرير لإعلان جنيف، ''العبء العالمي والعنف المسلح''، أن أكثر من ٧٤٠ ٠٠٠ شخص يقتلون كل عام من جراء ذلك العنف، بصورة مباشرة وغير مباشرة على السواء، مع حصول ثلثي تلك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الوفيات تقريبا خارج مناطق الحرب. وتعاني بعض المناطق أكثر من غيرها. وبالرغم من ذلك، فإن جميع البلدان متضررة إلى درجة ما.

ونتيجة لجميع عشرات الاجتماعات التي عقدناها، بصورة جماعية أو ثنائية، شعرت بشكل واضح أنه لا يمكن بعد الآن تحمل حالة أخرى للجمود الدبلوماسي. والاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين أعاد عملية الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة إلى مسارها الصحيح. وأتى نجاح العملية المتواضع والمطلق في شكل مناقشات غنية ومعمقة ومركزة، والتوصل إلى اتفاق يكاد يكون عالميا بشأن سبل المضي قدما، وهو الاتفاق الأول من نوعه في سبع سنوات.

و لم يعدل الاجتماع برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، ولكنه وفر الوسائل لحفز تنفيذهما على الصعد العالمية والوطنية، والأمر الأكثر أهمية، الإقليمية.

وسأوفر على اللجنة تقديم سرد لما جرى في الاجتماع أو العملية المفضية إلى الوثيقة الختامية. وقد حاولنا إيجاز تجربتنا في موضوع، ”معالجة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة“، نشر هذا الشهر في مجلة تحديد الأسلحة اليوم، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي www.armscontrol.org. ويلقي الموضوع الضوء على العملية التحضيرية وأسلوب العمل والعوامل التي تدفع نحو إحراز النجاح، والأمر الهام، الخطوات المقبلة.

وقريبا ستعتمد اللجنة الأولى قرارا جامعا بشأن الأسلحة الصغيرة (A/C.1/63/L.57)، تقدمه اليابان وجنوب أفريقيا وكولومبيا، وهو سيوفر الإطار لعملنا في المستقبل. ومن هنا، الإشادة بمقدمي مشروع القرار على عملهم، وسأحاول أن أركز اليوم على مستقبل الأسلحة الصغيرة – سبل المضي قدما – كما يبدو لي، مستلهما الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين.

أولا، من الأهمية بمكان التنفيذ الفوري للمفاهيم والاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية. والأمر الأكثر الأهمية هو أن تتفق الدول في الاجتماع بشأن أهمية النهج الإقليمية نحو تنفيذ برنامج العمل. وتضطلع الجهود الإقليمية بدور محوري وأساسي في ربط الالتزامات العالمية بالإجراءات الوطنية. وستضطلع الاجتماعات الإقليمية بدور هام في هذا الصدد. ومع ذلك، سيتعين على الأطر الإقليمية ودون الإقليمية أن تزيد جهودها، لا سيما لبناء القدرات الوطنية، وتعزيز التعاون وتقديم المساعدة، وحشد الدعم للعمل بشأن التوصيات الختامية للاجتماع.

والنقطة الثانية هي إنشاء نظام دعم تنفيذ برنامج العمل التابع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وقاعدة البيانات التابعة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من أجل المطابقة بين الاحتياجات والموارد. وأعتقد أن الدول ستستخدم هاتين الأداتين، لا سيما لتعزيز تبادل المعلومات وبناء القدرة الوطنية. وينبغي زيادة التعريف بالأداتين فيما بين المجتمعات المتلقية والمانحة إذا أردنا أن نتابع الالتزام الذي تم الاتفاق عليه في الاجتماع: أي ترجمة الاحتياجات إلى المساعدة إلى مشاريع ملموسة وذات أهداف يمكن قياسها.

كما أن تقديم التقارير الوطنية يستلزم اهتماما خاصا. وقد أكد الاجتماع على أهمية تقديم التقارير الوطنية لتنفيذ البرنامج. ونحن نتوقع الآن تقديم تقارير أقل تواترا لكنها أكثر شمولية. ولتعزيز إمكانية المقارنة، سيتعين علينا وضع المزيد من نماذج تقديم التقارير. وقد تُجَسِّد النماذج على نحو مجد الاحتياجات الملموسة من حيث المساعدة وبناء القدرات، والموارد المتاحة، والمبادئ التوجيهية لتقديم

المساعدة، وجهات الاتصال المتعلقة بالمشاريع، وما إلى ذلك. ويجب ملائمة تقديم التقارير الوطنية مع خطوات التنفيذ الملموسة والتحديات. وستُوفِّر زيادة التحليل المنهجي للتقارير الإرشاد بشأن المجالات التي تشتد فيها الحاجة إلى الموارد والعمل الدبلوماسي.

وعلى الرغم من أن الاجتماعات المتعلقة ببرنامج العمل تعقد دائما في نيويورك، فإن الكثير من الخبرة في مجال الأسلحة الصغيرة تتوفر لدى البعثات الوطنية – والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني – في جنيف. وأشيد بالزملاء في جنيف، وأعني حقا ما أقول عندما أشير إلى أن الصلة بين نيويورك – جنيف وجنيف – نيويورك تكتسي أهمية بالغة، وستظل كذلك. وعقدت عملية جنيف الاجتماع الأول في الأسبوع الماضي في نيويورك، لمناقشة سبل التقريب بين مجتمعات نزع السلاح، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ وشركائها في نيويورك وجنيف. وإنشاء محفل غير رسمي في نيويورك، كنظير لعملية جنيف، أمر يستحق المتابعة.

ومن الأهمية بمكان تحسين استخدام خبرة المجتمع المدني. فقد أسهم المجتمع المدني إسهاما كبيرا في نجاح الاجتماع. وتقدِّم المنظمات غير الحكومية إسهاما بارزا في الميدان، من خلال بناء القدرات الوطنية في العديد من الدول، والاضطلاع بدور الشركاء في تنفيذ العديد من المشاريع. ونأمل أن يتخذ الاجتماع خطوة أولى متواضعة صوب إقامة علاقة مثمرة وتفاعلية على نحو أكبر مع المجتمع المدني خلال الاجتماعات المقبلة للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة. وستكتسي أهمية أساسية مشاركة المجتمع المدني الفعالة، في نيويورك وفي العديد من المناطق، في عملية تحضيرية للدورة المقبلة للاجتماع الثاني من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين.

لقد استفضت حتى الآن فيما يتعلق بسبل المضي قدما بشأن العملية. وليست العملية والأطر والاجتماعات سوى مجرد أدوات ووسائل لمعالجة مسائل حقيقية. فالأهم من ذلك هو متابعة الأفكار الجوهرية التي طُرِحت على مدى السنوات السابقة أو نوقشت في الاجتماع.

وفيما يتعلق بالسمسرة غير المشروعة، اتفقت الدول على اتخاذ المزيد من الخطوات لتنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين. ويجب تكثيف الجهود الإقليمية والوطنية في هذا الصدد. كما اتفقت الدول على استخدام التعاون الدولي وإصدار شهادات المستعمل النهائي والتحقق لمعالجة هذه المشكلة. ويشكل النظر في إمكانية التفاوض بشأن وضع صك ملزم قانونا خطوة هامة أخرى.

وفيما يتعلق بإدارة مخزونات الأسلحة والتخلص من فوائضها، شددت الدول على العلاقة بين الإدارة الفعالة لمخزونات الأسلحة وتحديد فوائضها والتخلص منها على نحو مسؤول. وستسعى الجهود الإقليمية والوطنية الآن إلى التركيز على تعزيز التعاون؛ وتبادل المعلومات؛ وبناء القدرات؛ وتقديم المساعدة التقنية عند الاقتضاء؛ وإجراء استعراض إداري بصورة منتظمة وكاملة؛ واتخاذ تدابير السلامة والأمن؛ واستعراض المخزونات الوطنية. واتفقت الدول في تموز/يوليه على جمع الدروس المستفادة في مجال إدارة مخزونات الأسلحة ووضع مبادئ توجيهية عملية. وأرى أن الأمين العام يمكنه أن يضطلع بدور هام في وضع هذه المبادئ التوجيهية.

وشددت النتائج بشأن تنفيذ الصك الدولي للتعقب على التدعيم المتبادل الذي تتميز به عملية وسم الأسلحة وحفظ سجلاتها وتعقبها. والخطوات المقبلة التي ينبغي أن يتخذها الصك الدولي للتعقب واضحة إلى حد ما وهي: تدريب الموظفين الوطنيين؛ وتخفيف القوانين والنظم الوطنية

مع الصك الدولي للتعقب؛ وتقديم المساعدة للدول غير المصنعة في مجال وسم الواردات، وزيادة تعزيز النظام الإلكتروني لتعقب الأسلحة التابع للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية؛ وتقديم المزيد من التقارير الشاملة عن تنفيذ الصك الدولي للتعقب.

وتتضمن الوثيقة الختامية قائمة بالمسائل التي تعتبرها مختلف الدول – وليس بالضرورة أعضاء الأمم المتحدة قاطبة – هامة لبرنامج التنفيذ. وتشكل هذه المسائل في جوهرها مجالات لمواضيع مقبلة، رهنا بإجراء المزيد من المناقشات والمفاوضات.

ويتطلب أحد تلك المواضيع قدرا كبيرا من توافق الآراء الآن، وهو يستحق أن نتابعه على نحو فعال. فالتحقق من هوية المستعملين النهائيين لشحنات الأسلحة وسيلة هامة لمنع تحويلها إلى السوق غير المشروعة ولتعزيز إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة. وبدون وضع نموذج موحد لشهادات المستعمل النهائي الموثقة، لا يكون لدى الحكومات في دول المرور العابر وسائل تذكر للتحقق من صحتها. وتتناول بعض الصكوك الإقليمية إصدار شهادات المستعمل النهائي والتحقق، غير أنه لا يوجد أي صك عالمي بشأن التحقق من المستعمل النهائي.

وقد أوصى الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٨ بشأن الأسلحة الصغيرة بوضع إطار دولي لتوثيق شهادات المستعمل النهائي والتوفيق بينها وتوحيدها. وشددت الدول في الوثيقة الختامية للاجتماع على أهمية التحقق من المستعملين النهائيين، بما في ذلك إصدار الشهادات وتوحيدها. وأعتقد أن مشروع القرار الجامع بشأن الأسلحة الصغيرة هذا العام سيحفزنا لبدء العمل بشأن هذه المسألة العملية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين، على الرغم من أنه كان ناجحا في رأيي، ليس سوى مجرد خطوة إضافية على الطريق. فالنجاح على الأجل الطويل في التصدي لتحدي الأسلحة الصغيرة سيتطلب الالتزام المستمر من جانب جميع الدول الأعضاء بالعمل الفعال بالتعاون مع شركائنا في المنظمات الدولية والمجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم اللجنة، أشكر السفير تشيكيوليس على عمله الممتاز.

وأعلق الآن جلستنا الرسمية لننتقل إلى الجزء غير الرسمي، الذي سيُمَكِّننا من تبادل الآراء وطرح الأسئلة والإدلاء بالتعليقات بشأن البيان الذي استمعنا إليه للتو.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ واستُؤنفت الساعة ١٠/٣٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أرحب ترحيبا حارا بالسفير أوكيليغ ممثل أيرلندا رئيس مؤتمر دبلن الدبلوماسي لاعتماد اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وأعطيه الكلمة.

السيد أوكيليغ (رئيس مؤتمر دبلن الدبلوماسي لاعتماد اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدي الرئيس ، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أشكركم على قيادتكم للمناقشات المثمرة للغاية على مدى الأسبوعين الماضيين.

إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب اللجنة اليوم وأن أقدم تقريرا عن مؤتمر دبلن الدبلوماسي لاعتماد اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، الذي عقد في دبلن في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وأنا أفعل ذلك وفقا لقرار المؤتمر في جلسته الختامية المعقودة يوم الجمعة ٣٠ أيار/مايو، كما ورد في وثيقته الختامية.

لقد كان المؤتمر في دبلن تتويجا لسلسلة من الاجتماعات التي عقدت في أوسلو وليما وفيينا في عام

٢٠٠٧، وفي ويلنغتون في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وكان الهدف من تلك الاجتماعات ومن مؤتمر دبلن، على النحو الوارد في إعلان أوسلو الصادر في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، هو حظر ”الذخائر العنقودية التي تُلحق أضرارا غير مقبولة بالمدنيين“.

حضر مؤتمر دبلن الدبلوماسي ١٢٧ دولة حيث شاركت فيه ١٠٧ دول وحضرته ٢٠ دولة بصفة مراقب. كما حضر عدد كبير من المنظمات الدولية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بصفة مراقب.

وافتتح المؤتمر وزير خارجية أيرلندا مايكل مارتن. وعُرض في جلسته الافتتاحية شريط فيديو يتضمن رسالة الأمين العام بان كي - مون وخطاب رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية الدكتور جاكوب كيلينبرغر.

لقد كان لي الشرف أن ترشحني حكومة أيرلندا لرئاسة المؤتمر وأن تنتخبني الدول المشاركة لشغل ذلك المنصب. وانتخب ممثلو البلدان الثمانية التالية نوابا للرئيس: زامبيا وشيلي وفرنسا ولبنان والمكسيك وموريتانيا والنرويج وهنغاريا.

وجرت أعمال المؤتمر على شكل اجتماعات عقدتها اللجنة الجامعة ومشاورات ثنائية وغيرها من المشاورات غير الرسمية، بما فيها الاجتماعات غير الرسمية التي عقدتها مجموعة أصدقاء الرئيس. وأنا أقر بأهمية الإسهام الذي قدمته المجموعة، وأعرب عن امتناني لممثلي أستراليا وجنوب أفريقيا وسويسرا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا على خدمتهم بتلك الصفة.

وبعد أسبوعين من العمل المكثف، اعتمد المؤتمر الدبلوماسي في دبلن اتفاقية الذخائر العنقودية بتوافق الآراء في يوم الجمعة ٣٠ أيار/مايو. وسيُفتح باب التوقيع عليها في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ بعد ستة أشهر من إيداع الصك الثلاثين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.

والأحكام الرئيسية للاتفاقية هي ما يلي.

فرض حظر شامل على استخدام الذخائر العنقودية وتطويرها وإنتاجها وحيازتها وتكديسها والاحتفاظ بها ونقلها، وكذلك منع مساعدة أي شخص أو تشجيعه أو حثه على الانخراط في سلوك تحظره أي دولة طرف.

وعُرِّفت الذخائر العنقودية لأغراض الاتفاقية. واستثنيت من التعريف منظومات الأسلحة التي لها خصائص معينة، وتهدف إلى تفادي الآثار العشوائية التي يمكن أن تتعرض لها مناطق واسعة، والمخاطر الناشئة عن الذخائر الصغيرة غير المنفجرة، وبالتالي استثنيت من أحكام منطوق الاتفاقية التي تنطبق على الذخائر العنقودية. وتخضع القنابل الصغيرة المتفجرة المصممة خصيصا لتُنثر أو تُطلق من جهاز نثر مثبت على طائرة لنفس الحظر المفروض على الذخائر العنقودية.

تتضمن الاتفاقية التزامات تتعلق بتدمير مخزونات الذخائر العنقودية، وإزالة بقايا الذخائر العنقودية من المناطق الخاضعة لولاية أو سيطرة أي دولة طرف. ويجب الامتثال لهذه الالتزامات في أقرب وقت ممكن وضمن بعض المهل المحددة، التي قد تمدد حيث تسمح الظروف بذلك.

وتتضمن الاتفاقية أيضا أحكاما شاملة تتعلق بمساعدة ضحايا الذخائر العنقودية، وبالتعاون الدولي وتقديم المساعدة للدول الأطراف في ما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها. والدول الأطراف ملزمة بتقديم تقرير سنوي عن تنفيذ التزاماتها.

تأخذ المادة ٢١ من الاتفاقية بعين الاعتبار أنه، في البداية على الأقل، لن تكون جميع الدول أطرافا في الاتفاقية، وأن بعض الدول من غير الأطراف تريد الاستمرار في استخدام الذخائر العنقودية. وهي تسمح للدول الأطراف،

رهنا ببعض القيود، أن تشارك تلك الدول في التعاون العسكري والعمليات العسكرية.

ومن المرضي بشكل خاص بالنسبة لحكومتي أن مؤتمر دبلن الدبلوماسي تمكن من التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء. ويسرني أيضا أن أبلغ اللجنة بالرسالة الموجهة من الأمين العام إلى المؤتمر بمناسبة اعتماد الاتفاقية:

”تسرني الاستجابة للدعوات القوية إلى معالجة أثر الذخائر العنقودية على البشر عبر اعتماد هذه الاتفاقية الجديدة اليوم. وأرحب بهذه النتيجة الناجحة لمؤتمر دبلن الدبلوماسي، وأهنئ كل من شارك في هذه العملية.

”لقد وفر تحالف واسع من الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني معيارا دوليا جديدا سيحسن من حماية المدنيين، ويعزز حقوق الإنسان، ويزيد من توقعات التنمية.

”وبصفتي أمينا عاما للأمم المتحدة، يشرفني قبول مهام الوديع لهذه الاتفاقية. إضافة إلى ذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة بكاملها على استعداد لدعم ومساعدة الدول الأطراف في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمعاهدة. لذلك، فإنني أشجع الدول على توقيع هذا الاتفاق الهام والتصديق عليه من دون تأخير، وأتطلع إلى دخوله السريع حيز النفاذ“.

إن رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد جاكوب كيلينبرغر، في الخطاب الذي ألقاه خلال افتتاح المؤتمر، اقتبس من إعلان سانت بطرسبرغ لعام ١٨٦٨، قائلا في سياق رفض استخدام الرصاص الذي ينفجر في جسد الإنسان، إن الإعلان قد مثّل الحظر الأول للسلاح في القانون الإنساني الدولي الحديث. وقال إن اللجنة العسكرية الدولية التي اعتمدت ذلك الإعلان، ”وضعت الحدود التقنية التي يجب أن تتنازل عندها ضرورات الحرب لصالح متطلبات الإنسانية“ على ما ذكرته، وأشار إلى أن التحدي والمسؤولية أمام مؤتمر دبلن الدبلوماسي يتمثلان في وضع تلك الحدود في ما يتعلق بالذخائر العنقودية عام ٢٠٠٨.

وخلص البيان الذي أدلي به نيابة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية في نهاية المؤتمر إلى أن المؤتمر قد واجه التحدي الذي أشار إليه الرئيس كيلينبرغر، وأنه قد ”فعل ذلك على نحو حاسم باسم الإنسانية“.

كما ذكرت، فقد وافق الأمين العام على أن يكون الوديع للاتفاقية. واضُطلع بالعمل خلال الأشهر الأخيرة لإعداد نصوص أصيلة باللغات الست الرسمية في الأمم المتحدة. ويوجد نص الاتفاقية كما اعتُمد، بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية، على الصفحة الإلكترونية لمؤتمر دبلن الدبلوماسي. وتم تعميم مسودات بالعربية والصينية والروسية على جميع الدول الأعضاء، وسيتم وضع اللمسات الأخيرة عليها قريبا.

لقد قدم وفد أيرلندا الوثيقة النهائية لمؤتمر دبلن الدبلوماسي لتعمم بوصفها وثيقة رسمية للجمعية العامة.

وتأمل حكومتي وتتوقع أن تجتذب الاتفاقية المعقودة في دبلن في ٣٠ أيار/مايو قبولا واسعا وأن يكون لها أثر كبير، من حيث المخاطر التي تطرحها بقايا الذخائر الموجودة على المدنيين ومنع استخدامها في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نشكر السفير أوسيليه على عمله الممتاز بصفته رئيسا لمؤتمر دبلن الدبلوماسي حول الذخائر العنقودية ونهنئه على ذلك. وندعو إلى أن يكون الحضور جيدا خلال الاحتفال في أوسلو، وإلى التقدم في تصديق الاتفاقية لكي تصبح نافذة في أسرع وقت ممكن.

السيد لابيه (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يؤيد بلدنا ما أدلى به وفد البرازيل نيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة.

ونشيد بالسفير أوسيليه على تقريره حول خصائص مؤتمر دبلن وتطوره ونتائجه.

يسر شيلي أن تشارك في مناقشة هذه السنة حول الأسلحة التقليدية، وذلك لسبب وجيه. فعملية أوسلو، التي أطلقت من نواة دبلوماسية لمجموعة لها تفكير مماثل تتكون من دول من مختلف المناطق وذات اتجاهات سياسية مختلفة، اختتمت بنجاح في دبلن مفاوضات حول صك ملزم قانونا يحظر الذخائر العنقودية. وقد مثل ذلك خطوة جديدة ومهمة إلى الأمام ليس نحو تعزيز القانون الإنساني الدولي فحسب، ولكن أيضا المفهوم الكامن لنموذج الأمن البشري، الذي ينص على أن مركز ثقل تعدد الأطراف المطبق على الأمن ينبغي أن يركز على الكائنات البشرية.

ولكن – عدا التوصل الملموس إلى مجموعة قانونية جديدة تنتمي إلى كل من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لنزع السلاح – فإن المؤيدين، الذين حفزهم وساعدهم أنشطة المجتمع المدني القوية، تمكنوا مرة أخرى من تحرير أنفسهم من القيود الإجرائية التي تكبل مؤتمر نزع السلاح وهيئات آليات نزع السلاح الأخرى التي تعمل في إطار صيغة أكثر قساوة من قاعدة توافق الآراء.

إن عملية مفتوحة، تهتدي بمبادئ وأخلاقيات سياسية سامية الأفكار، وتقودها دول لديها التزام ثابت وقوي بقضية نزع السلاح، قد أنتجت الظروف الدبلوماسية من أجل التوصل إلى نتيجة ملموسة، سيكون لها أثر إيجابي على حياة الملايين من البشر، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية أوتاوا. وأحكام ما أعتقد أننا يجب أن نشير إليه جميعا بالعامية باتفاقية أوسلو، سيتواصل تطورها من حيث الأهمية القضائية، لأنها، كما نعلم، وخارج آليات دخولها حيز النفاذ، وضعت بقوة أخلاقية لا تدحض مبدأ ينص على أن استخدام الذخائر العنقودية لا يتلاءم مع مجتمع حضاري، يعي الأهمية السامية للكائنات البشرية.

وبمنأى عن محتوى الاتفاقية، أظهرت عملية أوسلو للمرة الثانية أن هناك سُبلا بديلة نحو الأمام في هذا القسم المهم من جدول الأعمال المتعدد الأطراف.

وقد انضمت شيلي إلى عملية أوسلو نتيجة لاقتناع رئيس الجمهورية شخصيا، الذي لم يكن لديه شك في الحاجة إليها وإلى نتائجها. علاوة على ذلك، فقد دعمت منطقتنا هذا المسعى بشكل كبير، حيث تتسق مثل هذه الصكوك مع التعزيز الديمقراطي الذي شهدناه خلال العقود الأخيرة، إلى جانب المناخ الأمني الذي تسوده الثقة والتعاون.

إن أدوات الحرب اللاإنسانية لا مكان لها في أي خط عرض أو خط طول، ولا مكان لها بالتأكيد في أمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين. ولذلك السبب انضممنا إلى العملية، وشاركنا في كل المناقشات بشأن زيادة الوعي وفي المفاوضات التي بدأت في ممرات أوسلو البحرية، وتواصلت في ليما وفيينا وولينجتون، واختتمت في دبلن. كما ساندنا الحملات الدبلوماسية في المحافل الإقليمية، وشاركنا في المؤتمرين المعقودين في سان خوسيه ومكسيكو سيتي، وسنكون في مرتفعات كيتو الشاهقة قبل التوقيع مباشرة في كانون الأول/ديسمبر.

والنبراس الذي نهتدي به الآن هو إعلان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة خالية من الذخائر العنقودية. هل يمكن أن تكون هناك متابعة أفضل لمعاهدة تلاتيلولكو من هذه الخطوة التاريخية؟

وتود شيلي أن تشدد على القيادة والشجاعة السياسية اللتين أظهرهما النرويج مرة أخرى – وهي مثال

يحتذى، وتكاد تكون تعويذة، في كل مرة نواجه فيها الإحباط في منتديات نزع السلاح. وتعود القيادة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، بطبيعتها، إلى جميع أعضاء مجتمع الدول. والنجاح ممكن عندما يكون هناك تصور واضح للصالح العام العالمي وعندما تتوفر الخبرة والابتكار والخيال لاستنباط إجراءات لتحقيق تقدم وعندما نكون مقتنعين بإشراك الأفراد الكثيرين الذين نعرف أنهم يشتركون معنا في مثلنا.

ما هو الفصل التالي في هذه الملحمة؟ ربما هو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تتمثل قصة نجاح أخرى في التقدم الذي أحرز في مبادرة عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة. وفي تحد لتشكك الرافضين الكثيرين، توصل فريق الخبراء الحكوميين الذي يقوده السفير روبرتو غارسيا موريتان بمهارة كبيرة إلى توافق في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لوضع صك من شأنه توفير الأمن واليقين القانوني بخصوص الاتجار بالأسلحة. ولن يغفل الصك أيضا الاعتبارات الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيكون له أثر على أرض الواقع في المناطق التي ما زال الصراع والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يحصدان فيها آلاف الضحايا.

وتشارك شيلي في تقديم مشروع القرار نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة (A/C.1/63/L.39) وتؤيده بقوة. وستنشئ الجمعية العامة بموجب هذا المشروع فريق عامل مفتوح باب العضوية للتفاوض بشأن المعاهدة. ونحن نشارك في هذا المجهود بهمة وحماس.

قبل زهاء ١٠ أعوام تقريبا، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، اجتمعت غالبية الدول الأعضاء في أوتاوا للتوقيع على المعاهدة التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن فهم طبيعة الأحداث بعد وقوعها ومع الأخذ في الاعتبار ثمار العملية، يجب أن نصف معاهدة أوتاوا بأنها معلم بارز في مساعي نزع السلاح. لقد كانت أكثر من مجرد صك؛ كما أوجدت مجتمعا وديناميا.

وأنشأ تنفيذ المعاهدة من جانب الدول الأطراف الـ ١٥٦ فيها مجتمعا لا يضم أطرافها، الدول فحسب، ولكن يضم أيضا المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وهذه الدينامية محكومة بالشفافية والشمول والتعاون بين مجتمع المانحين والدول المتضررة، ومن بينها شيلي.

وفي منطقتنا، تدعم معاهدة أوتاوا العملية السياسية لبناء الثقة ووضع مفاهيم جديدة للأمن. وفي مرحلة تاريخية تحل فيها التراعات الثنائية بالوسائل السلمية، تقف الألغام المتبقية شاهدا أخرس وإن كان قاتلا على عصور، ليست بالبعيدة، كانت فيها الدول الشقيقة على شفا صراع مسلح. وفي ذلك السياق، تمثل إزالة الألغام رمزا لما نريد أن نكون عليه.

وأقرت المعاهدة بأن إزالة الألغام، وهي عملية خطيرة وشاقة ومكلفة، سوف تستغرق وقتا طويلا. ولا غرابة في ذلك؛ وما علينا إلا أن نلقي نظرة على الامتثال لمعاهدة الأسلحة الكيميائية لنرى أن الصعوبات المتعلقة بتدمير هذه الأجهزة غير المرغوبة تؤثر على الدول الصغيرة والدول الكبرى على السواء.

ومن الأهمية بمكان أن نشدد على أن التعامل مع طلبات التمديد، بموجب المادة ٥، يتم في إطار ممارسات وديناميا المعاهدة ذاتها، أي بطريقة الحوار الواسع وبروح التعاون الجدي والعملي. وتشارك شيلي بنشاط في فريق تحليل طلبات التمديد، الذي اختتم للتو عمله في جنيف بإعداد عدد من التقارير التي ستساعد في اجتماع الدول الأطراف في تقييم كل طلب وفي اتخاذ قرار لاحقا بشأنه.

وتشتمل معاهدة أوتاوا، بوصفها صكا لنزع السلاح والقانون الإنساني الدولي، على فصل قوي بشأن مساعدة الضحايا، تنفذه الدول الأطراف وغيرها من المنظمات التي تشكل المجتمع الذي ذكرته آنفا بكل جدية وتفان. وفي هذا الصدد، لا شك في أن نموذج معاهدة أوتاوا قد أدمج في عملية أوسلو حيث أنها توسع، في حالة التعامل مع مشكلة الضحايا، نطاق المستفيدين ليشمل الأسر والمجتمعات التي تعاني.

وسيكون هذا العام عاما مثمرا على نحو لا ينسى في مجال الأسلحة التقليدية. فقد نجح فريق الخبراء الحكوميين المعني بفائض مخزونات الذخيرة، الذي يقوده السفير هاسيناو بطريقة عملية وبسعة خيال، في أن يعد، بتوافق الآراء، تقريرا مهما، يتضمن توصيات، تستلهم – دون أن تذكر ذلك فعلا – نموذج الأمن الإنساني. ومن شأن هذه التوصيات توفير الأمن للمجتمعات المجاورة لأنها يمكن أن تطبق على الترسانات ومستودعات الذخيرة.

ويقودنا مفهوم فائض الذخيرة إلى التفكير في المشكلة الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة لا يمكن إنكارها. وكان كوفي عنان محقا عندما قال إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمكن مقارنتها بأسلحة الدمار الشامل من حيث الأرواح التي تزهق.

وربما نكون بحاجة إلى رياح منشطة ونسيم عليل يهب من السهول الكندية أو الممرات المائية للشمال الأوروبي. لنكن استباقيين ولنتساءل عما إذا كان الوقت قد حان الآن لإضفاء دينامية معاهدتي أوتاوا وأوسلو على التعامل المتعدد الأطراف مع هذه المسألة. والديمقراطية التي نطالب بها على المستوى الوطني لها ما يناظرها في المنظمات الدولية. فالديمقراطية هي حكم الأغلبية، مع الاحترام الكامل لحقوق الأقليات. فما الحكمة وراء الاستمرار في تأخير التقدم نحو وضع الصك الملزم الذي ترغب فيه أغلبية الدول الأعضاء بوضوح؟

أختتم بياني بمطالبة اللجنة بالتفكير مليا في دروس هذا العام المثمر. فقد أصبح التعثر في آلية نزع السلاح أمرا من الماضي، بخصوص الأسلحة التقليدية، وذلك بفضل ممارسة القيادة بشجاعة على مستوى القاعدة. ويمثل التداخل المتناغم بين القانون الإنساني الدولي وقانون نزع السلاح والحاجة إلى حماية الأمن الإنساني معايير أولية يمكن أن نضعها في اعتبارنا للتوصل إلى نتائج تكون ذات أثر إيجابي على ملايين البشر. يجب أن نستمر على هذا الطريق. ونحن نعرف أن المنطق يساندنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قلت صباح أمس إن لدينا قائمة متكلمين طويلة نسبيا. وأنا مدرك لأهمية الموضوع والرسائل التي نريد إيصالها في إطار عمل اللجنة، لكن يجب علينا إظهار الاحترام المتبادل. ولذلك، أحث الأعضاء على عدم إجباري على استخدام المطرقة في جهودي لإبقاء التفاعل داخل المعايير الأولية التي اتفقنا عليها جميعا. لا أريد استخدام المطرقة، لكني لن أتردد في القيام بذلك إذا لزم الأمر.

السيد تاروي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سأكون حريصا للغاية على التقيد بالإطار الزمني المحدد لي.

ويقدر أنه يقتل أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ شخص كل عام على نطاق العالم من جراء استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الواضح بجلاء في ضوء هذا أن الأمم المتحدة بحاجة إلى مواصلة التصدي الفعال لهذه المسألة.

وفي الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد هذا العام

في ظل القيادة المقتدرة للغاية لرئيس الاجتماع، اعتمدت الدول الأعضاء التقرير الأول منذ اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١ الذي يتضمن التوجيه بشأن عدة مسائل رئيسية. وجميع البلدان التي شاركت في الاجتماع ألزمت أنفسها باتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل.

وفضلا عن ذلك، جرت محاولة لكفالة عقد المزيد من المناقشات في الاجتماع من خلال عرض مواضيع مركزة وبيانات للخبراء وتعيين الميسرين. ونرى أن تلك الابتكارات أسهمت في الاختتام الناجح للاجتماع.

إن نظام دعم تنفيذ برنامج العمل، الذي أطلقته الأمانة العامة للأمم المتحدة في اجتماع هذا العام، سيكون بالغ الفائدة لمضاهاة الاحتياجات بالموارد. وفي هذا الصدد، تبرعت حكومة اليابان بمبلغ ٤٨٠ ٠٠٠ دولار لقاعدة بيانات آلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، التي تشكل أساس نظام دعم تنفيذ برنامج العمل.

وفي الأسبوع الماضي، قدمت اليابان، بوصفها منسق مشروع قرار هذا العام (A/C.1/63/L.57) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بالنيابة أيضا عن كولومبيا وجنوب أفريقيا. ويدعو مشروع القرار إلى تنفيذ ”آفاق المستقبل“ (A/CONF.192/BMS/2008/3) الواردة في تقرير اجتماع هذا العام.

وإضافة إلى ذلك، ومع المراعاة الوافية لآراء جميع البلدان، نحن حاولنا أن نصوغ رؤية طويلة الأجل للأعمال المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فعلى سبيل المثال، يقترح مشروع القرار بدء التحضيرات للاجتماع المقبل من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين قبل عقد الاجتماع بوقت كاف، وعقد اجتماع الخبراء وعقد المؤتمرات الاستعراضية المقبلة. وبغية زيادة تعزيز تنفيذ برنامج العمل، نرجو أن نلقى التأييد القوي لمشروع القرار من جميع الدول الأعضاء.

كما أن تنظيم الاتجار بالأسلحة أمر فعال لمنع نشوب الصراعات والإرهاب. وبذلت المحاولات الرامية إلى وضع معايير دولية مشتركة للاتجار بالأسلحة قبل إنشاء الأمم المتحدة، وتم الإقرار بأهمية تلك المسألة منذ فترة طويلة.

وإزاء تلك الخلفية، عقدت هذا العام اجتماعات فريق الخبراء المعني بعقد معاهدة للاتجار بالأسلحة. وشاركت اليابان بفعالية في أعمال الفريق، نظرا لأننا نحافظ على سياسة وطنية قديمة تتمثل في الحظر القائم على المبدأ لتصدير الأسلحة إلى أي بلد. وناقش الفريق المعايير الدولية المشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، وخلص إلى أن المطلوب هو ايلاء المزيد من النظر في المسألة.

وترى اليابان، ضمن بلدان أخرى، أن علينا أن نحافظ على زخم المناقشات بشأن عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة. ومن هذا المنطلق قدمت المملكة المتحدة والبلدان المشاركة في صياغة مشروع القرار، مشروع قرار هذا العام (C.1/63/L.57/A) الذي يقترح إجراء المزيد من المداولات في عام ٢٠٠٩ بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء منح تأييدها لمشروع القرار. ونحن، من جانبنا، سنبذل قصارى جهدنا لتكثيف الزخم نحو عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة.

وبغية الاستجابة للشواغل الإنسانية الناجمة من الذخائر العنقودية، دأبت اليابان على الإسهام في إزالة الذخائر غير المنفجرة في لبنان ولاو وغيرهما من المناطق. وفي هذا السياق، ترحب اليابان باعتماد مؤتمر دبلن الدبلوماسي في أيار/مايو لاتفاقية الذخائر العنقودية، التي قدم مضامينها بصورة دقيقة السفير أوكيليغ، ممثل أيرلندا. وحكومة اليابان

تنظر بشكل جدي في اتخاذ خطوات ملموسة نحو التوقيع على المعاهدة.

وبالتوازي مع ذلك العمل، ما زالت اليابان تسهم في الجهود الرامية إلى وضع صك دولي فعال في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، ويشرك جميع المنتجين والحائزين الرئيسيين للذخائر العنقودية.

والجدير بالذكر أن العام المقبل يصادف الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية أوتاوا، وبناء على ذلك من المقرر عقد مؤتمر استعراضي ثان. وظلت اتفاقية أوتاوا تحرز تقدما مستمرا، ولكن ما زالت تبقى مسائل مثل زيادة إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية والتمسك بالالتزامات المتعلقة بإزالة الألغام وتدمير المخزونات. ودأبت اليابان على العمل بفعالية لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، وخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

أما بالنسبة للجهود المبذولة في مشاريع العمل المتعلق بالألغام، ففي مجال مساعدة الضحايا قدمت اليابان الدعم لإنشاء مشروع للتدريب المهني للناجين من الألغام الأرضية في كمبوديا ومشروع للتقويم والأطراف الصناعية في كولومبيا.

وفي مجال إزالة الألغام، قدمت اليابان العام الماضي مبلغ ٥١ مليون دولار في شكل مساعدة لمشاريع في ١٤ بلدا.

ونظرا لأن من المقرر أن تتولى اليابان، مع شيلي، العام المقبل منصب الرئيس المشارك للجنة الدائمة المعنية بالحالة العامة للاتفاقية وتنفيذها، فإننا مصممون على الإسهام بصورة تفاعلية في اجتماعات بين الدورات بغية كفالة إنجاح المؤتمرات الاستعراضية المقبلة. وأكثر من ذلك، تعتزم اليابان مواصلة دعمها للمشاريع المقامة في البلدان المتضررة بالألغام الأرضية.

السيدة مولابا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أستهل بياني بتقديم التهنئة لكم، سيدي، على العمل الممتاز الذي أنجزتموه في الأسابيع القليلة الماضية.

إن جنوب أفريقيا لاحظت مع شعور بالقلق أن الأسلحة التقليدية تستخدم في أغلب الأحيان في الحرب داخل الدول، فضلا عن الحرب بين الدول، وأنها ظلت مسؤولة عن أغلبية الخسائر في جميع أرجاء العالم.

وفي البيان الذي أدلت به جنوب أفريقيا خلال المناقشة العامة في اللجنة، تطرق وفدي بالفعل لبعض جوانب مناقشة الأسلحة التقليدية. وبالتالي ستقتصر مداخلتي اليوم على إبراز عناصر محددة في إطار موضوع الأسلحة التقليدية.

وما زال برنامج العمل المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه هو الصك العالمي المحوري لمنع ذلك الاتجار غير المشروع ومكافحته والقضاء عليه. ولذلك ينبغي أن يظل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل أمرا محوريا لجميع جهودنا الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى التصدي لهذه الآفة.

ورحبت جنوب أفريقيا بالنتائج التي أحرزها في تموز/يوليه الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي بدأ مجددا النظر الدولي الرسمي في تنفيذ البرنامج. ومن خلال اعتماد تقرير موضوعي في نهاية الاجتماع، يعتبر على نطاق واسع أن عملية الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة تمضي في المسار الصحيح.

وترى جنوب أفريقيا أن التعاون الدولي وتقديم المساعدة ما زالا عنصرا أساسيا في التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. وفي الواقع، فإن مثل ذلك التعاون الدولي والمساعدة يشكلان موضوعا جامعا وتستند إليه جميع التعهدات التي قطعتها الدول حينما اعتمدت برنامج العمل. وبهذه الصفة،

فهو موضوع لا يقتصر على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالمعني الضيق، بل يمتد ليشمل الجهود الرامية، في جملة أمور، إلى التصدي للسمسرة غير المشروعة وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارة المخزونات، حيث المطلوب اتخاذ مجموعة كاملة من التدابير لمنع سرقة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تملكها الدول وتحويل هذه الأسلحة.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم جهود التعاون الدولي والمساعدة على أساس بناء القدرات، لأنه، بدون عمليات النقل اللازمة للمهارات، ستكون استدامة تنفيذ الجهود معرضة للخطر.

وبينما يمكن لتقديم التقارير الوطنية عن جهود التنفيذ أن ييسر الحصول على التعاون والمساعدة الدوليين، فإن وفد بلدي يرى أن التركيز ينبغي أن يظل منصبا على تمكين الدول من إحراز التقدم بشأن جهودها المتعلقة بالتنفيذ، بدلا من وضع اشتراطات رسمية.

ولا تزال اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد الصك الدولي الأكثر شمولية لتخليص العالم من آفة الألغام المضادة للأفراد. وخلال الاجتماع التاسع للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي سيعقد في جنيف من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، سيكون أهم جانب هو النظر في طلبات تمديد المواعيد النهائية لإزالة الألغام. وسينطوي النظر في تلك الطلبات على تحديات خاصة، لأنه لم يسبق أن اتخذ قرار مثل هذه القرارات. كما أن نظرنا سيتطلب إجراء تحليل شامل لحالة كل دولة من الدول التي قدمت طلبات.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن إزالة الألغام من جميع المناطق المزروعة بالألغام وفقا لاتفاقية حظر الألغام جزء من كامل النهج الشامل للاتفاقية نحو وضع حد للمعاناة والخسائر الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد. وندعو الدول التي قدمت طلبات التمديد إلى مضاعفة جهودها فيما يتعلق بإزالة الألغام.

ورحبت جنوب أفريقيا بإتاحة الفرصة لها في أيار/مايو هذا العام للمشاركة في مؤتمر دبلن الدبلوماسي للتفاوض بشأن وضع صك دولي ملزم قانونا لمنع استخدام وتكديس الذخائر العنقودية التي تسبب أضرارا غير مقبولة للمدنيين. كما سيواصل وفد بلدي المشاركة الفعالة في المداولات بشأن الذخائر العنقودية في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، لا سيما خلال اجتماع الخبراء المقبل، الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، والاجتماع السنوي المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وكثيرا ما تبدو الأسلحة التقليدية وكأن المجتمع الدولي يوليها اهتماما يقل عن الاهتمام الذي يوليه لأسلحة الدمار الشامل. ولكن لا يزال انتشار الأسلحة التقليدية مشكلة حقيقية للغاية، لا سيما في مناطق العالم التي لا تكون فيها الأسلحة الصغيرة رخيصة الثمن فحسب، بل أيضا يمكن الحصول عليها بسهولة، ولا يزال انتشارها يؤجج العنف والصراع. وبالتالي، لا بد من مواصلة جميع المساعي الرامية إلى تكثيف جهود تحديد الأسلحة، فضلا عن تعزيز الشفافية وبناء الثقة في صفقات الاتجار بالأسلحة.

وستواصل جنوب أفريقيا، فيما يتعلق بقانونها الوطني لتحديد الأسلحة التقليدية، كفالة تنفيذ عملية مشروعة وفعالة وشفافة لتحديد الأسلحة وتعزيز الثقة على الصعيدين الوطني والدولي بشأن إجراءات الرقابة لديها. ولذلك نسعى إلى الإسهام في توفير الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال تعزيز الشفافية وزيادة المسؤولية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل ثلاثة عقود، وصفت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وعلى نحو صائب، الإنفاق العسكري العالمي بأنه هدر هائل للموارد. واليوم، إذ يواجه العالم أزمات متعددة، وتعيش نسبة مئوية كبيرة من الأسرة البشرية تحت خط الفقر، يبلغ الإنفاق العسكري في العالم نحو ١,٤ تريليون دولار. ويتجلى ذلك بصورة صارخة في أن الأمم المتحدة، على الرغم من تكليفها بولاية صون السلم والأمن الدوليين، يتوفر لديها من الموارد أقل من ٢ في المائة من النفقات العسكرية العالمية. ويتواصل هذا التبذير الهائل بدون هوادة في شكل زيادة الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة.

ومع اشتداد الحاجة إلى مواجهة التحدي المتمثل في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يتعين علينا في الوقت نفسه ألا نسمح بتحويل تركيز المناقشة من الأثر المزعزع للاستقرار للحجم الهائل للاتجار بالطائرات المقاتلة وحاملات الطائرات ونظم المراقبة والإنذار المبكر المحمولة جوا، والقذائف الدفاعية، والغواصات النووية، والسفن الحربية وما إلى ذلك، فضلا عن التكنولوجيا المتصلة بها. ومن الصعب المبالغة في التشديد على أن هذه التعاملات تخل بالتوازنات الإقليمية وتؤدي إلى التوترات. وهذا الاتجار، الذي غالبا ما تحكمه اعتبارات الربح، لا يقوم على أي أسس قانونية وأخلاقية.

وتشكل البلدان النامية، التي ينبغي أن تنفق مواردها الشحيحة في تحسين الأحوال المعيشية لمواطنيها، العملاء الذين تستهدفهم هذه التجارة. فبائعو الأسلحة يجدون في أي حالة من حالات الصراع فرصة لبيع أدوات الدمار لطرفي الصراع. وبالمثل، تؤثر أوجه الاختلال في التوازن التقليدي على سعي الطرف الضعيف إلى تحديث وتعزيز ترسانته.

وفي هذه الحالة، من الواجب الأخلاقي والقانوني أن نعزز تحديد الأسلحة التقليدية، بأدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية، بغية تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليميين والدوليين. والحفاظ على توازن بين القدرات الدفاعية للدول بأدنى مستوى ممكن من التسلح ينبغي أن يكون في صلب تحديد الأسلحة التقليدية.

وأكدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بوضوح على أن المجتمع الدولي، علاوة على إجرائه مفاوضات بشأن تدابير نزع السلاح النووي، ينبغي أن يتفاوض بشأن تخفيض متوازن للقوات المسلحة والتسلح التقليدي، استنادا إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للأطراف، ومن أجل تعزيز أو تحسين الاستقرار بمستوى عسكري أدنى، مع مراعاة حاجة جميع الدول إلى كفالة أمنها.

وتعتقد باكستان أن مفتاح كفالة نجاح تحديد الأسلحة التقليدية يكمن في السعي إلى تحقيقه على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لأن معظم التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن تنجم عن الصراعات بين الدول الواقعة في نفس المنطقة أو المنطقة الإقليمية. والممارسات الجيدة، مثل المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهي لبنة أساسية للأمن الأوروبي، يمكن أن تشكل نماذج يمكن محاكاتها أو تكييفها. وكما يقر المجتمع الدولي في أي معادلة عسكرية تقع مسؤولية خاصة عن تعزيز اتفاقات الأمن الإقليمي على عاتق أكبر الدول من حيث القدرات العسكرية.

ويجب أن نضاعف الجهود لوضع حد للتكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية، فضلا عن عمليات نقلها بدون ضوابط. ويجب أن يتناول تحديد الأسلحة التقليدية الأسباب الأصلية لانعدام الأمن الناجمة عن

النزاعات والصراعات وتصورات التهديد، وأن يسعى إلى تعزيز التوازن بين الدول الإقليمية. وينبغي أن نتابع هذه التأكيدات باتخاذ إجراءات ملموسة وفقا للعناصر التالية.

أولا، يمكن لمكتب شؤون نزع السلاح أن يحلل البيانات المتعلقة بنقل الأسلحة، أو أن يساعد الدول على وضع المعايير لتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولن يؤدي سجل الأسلحة التقليدية والصك الموحد للإبلاغ، في حد ذاتهما، إلى الحد من عمليات نقل الأسلحة. وينبغي ألا يستخدما للإبلاغ فحسب، بل أيضا باعتبارهما وسيلتين لوضع معيار عالمي لكفالة الشفافية في مجال التسلح. ويمكن للبيانات المستقرأة من هذين الصكين أن تشكل آلية هامة للإنذار المبكر، والإسهام في منع نشوب الصراعات وضبط عمليات شراء الأسلحة.

ثانيا، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن ينظر في إمكانية وضع المبادئ التي من شأنها أن تشكل إطارا لاتفاقات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. ولا بد من تحقيق توازن مستقر بين القوات التقليدية لكفالة الاستقرار الاستراتيجي، لا سيما في المناطق التي تمزقها التوترات. واستحداث أسلحة متطورة على نحو كبير يزيد من أوجه التفاوت في مجال الأسلحة التقليدية، ويجبر الدول على زيادة اعتمادها على الردع النووي والردع بالقذائف في المناطق التي تتوفر لديها هذه القدرات.

وفي جنوب آسيا، تتبع باكستان نظاما استراتيجيا لضبط النفس ينطوي على ثلاثة عناصر وهي: تسوية الصراعات؛ وضبط النفس في مجالي الأسلحة النووية والقذائف؛ وتحقيق التوازن التقليدي. وفي إطار الحوار لمعالجة المسائل المعلقة والعمل على تحقيق الاستقرار الاستراتيجي والحد من الخطر النووي، سنواصل السعي إلى تحقيق التوازن التقليدي بأدنى مستوى ممكن من التسلح. ومن أجل السلام والأمن في جنوب آسيا، يجب ممارسة ضبط النفس في مجال الأسلحة التقليدية من حيث العرض أو الطلب على السواء.

ولدينا موقف معروف جيدا إزاء تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وإزاء النهج الإقليمية لنزع السلاح وإزاء تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ووفقا لذلك الموقف، وعلاوة على تقديم مشروع قرار بشأن ضمانات الأمن السلبية، قدم وفد بلدنا، كما فعل في السنوات السابقة، ثلاثة مشاريع قرارات بشأن تلك المواضيع. ونشكر مقدمي مشاريع القرارات، ونود أن نشير إلى أن الباب لا يزال مفتوحا أمام المزيد من الدول الراغبة في الانضمام إلى قائمة مقدمي مشاريع القرارات الأربعة كافة.

وتجدر الإشارة إلى بعض المستجدات بشأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. أولا، لقد بدء نفاذ بروتوكول عام ٢٠٠٣ المتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات. ثانيا، تم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع آلية للامتثال ستدعمها مجموعة من الخبراء. ثالثا، تم الاتفاق على خطة عمل لتعزيز عالمية الاتفاقية. رابعا، تم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج رعاية لتيسير مشاركة أقل البلدان نموا في الأنشطة المتصلة بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

ونحن نرى أن اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية وبروتوكولاتها الخمسة تعالج الجوانب الإنسانية للألغام، بما فيها الألغام المضادة للمركبات.

ولئن كنا ننوه باعتماد اتفاقية دبلن للذخائر العنقودية في أيار/مايو، فإننا نرى أنها ينبغي أن تكمل اتفاقية الأسلحة التقليدية لا أن تحلّ محلها. وفي هذا السياق، نعلق آمالا عريضة على اجتماعات اتفاقية الأسلحة التقليدية التي ستعقد في جنيف في الشهر المقبل.

ويجب أن يراعي أي اقتراح يتعلق بالاتجار بالأسلحة التقليدية حق جميع الدول في تصنيع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتصديرها ونقلها والاحتفاظ بها للدفاع عن النفس والمحافظة على الأمن. ويتعين على الجهود الحقيقية المبذولة لمنع الآثار المزعزعة للاستقرار للأسلحة التقليدية أن تنظر في فرض قيود ليس على نقلها والاتجار بها فحسب، وإنما على إنتاجها ونشرها أيضا. ولا يمكن فصل الضوابط على النقل أو الاتجار في مجال التسلح عن مسألة إنتاج الأسلحة والاتجار بها، فضلا عن الدافع إلى نقلها وبيعها.

ولا بد لأي معايير أو مبادئ توجيهية جديدة أن تكون موضوعية وأن تراعي جميع العوامل ذات الصلة بمسألة الأسلحة التقليدية. إن المعايير الذاتية التي تخدم مصالح كبرى الدول المنتجة للأسلحة لن تخدم قضية السلام والاستقرار الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الأردن، الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.6.

السيد العلاف (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): بصفة الأردن رئيس الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، يود وفد بلدي أن يعرض مشروع القرار بشأن الاتفاقية، الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.6 والمقدم في إطار البند ٨٩ (ض).

في أعقاب إجراء المشاورات بشأن مشروع القرار، قدم الأردن مشروع القرار نيابة عن المجلس الرئاسي الثلاثي للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي يضم هذا العام الأردن وأستراليا وسويسرا. ولم يُفتح باب المشاركة في تقديم مشروع القرار. وتجدر الإشارة إلى أنه قُرر في العام الماضي أن مشروع القرار قد وصل درجة معينة من النضج وأنه يمكن للمجلس الرئاسي الثلاثي أن يقدمه في أي وقت بعد ذلك الوقت.

يؤكد مشروع القرار هذا العام مرة أخرى العزم على وضع حد للمعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد، ويعالج التحديات التي تواجه إزالة الألغام المزروعة في شتى بقاع العالم وضمان تدميرها. ويؤكد أيضا على ضرورة ضمان توفير المساعدة لرعاية وتأهيل ضحايا الألغام.

ولم تكن التغييرات التي أدخلت على مشروع القرار لهذه الدورة سوى تغييرات إجرائية وذات طابع تقني. وتستكمل التغييرات مشروع قرار هذا العام تمشيا مع التقدم المحرز في العمل المضطلع به لتنفيذ الاتفاقية منذ الدورة الماضية.

ويلاحظ مشروع القرار مع الارتياح العمل المضطلع به لتنفيذ الاتفاقية والتقدم الكبير المحرز في التصدي للمشكلة العالمية المتصلة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. كما يشير إلى الاجتماع الثامن للدول الأطراف في الاتفاقية المعقود في البحر الميت، الذي رصد فيه المجتمع الدولي مدى التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية وأعرب عن دعمه لاستمرار تطبيق خطة عمل نيروبي وحدد أولويات من أجل تحقيق مزيد من التقدم نحو إنهاء المعاناة التي تتسبب فيها الألغام المضادة للأفراد لكل الأشخاص وفي جميع الأوقات.

ويأمل وفد بلدي أن يحظى مشروع القرار بالتأييد الذي يستحقه، كما حدث في الدورات السابقة. ويطلب وفد بلدي أيضا إلى الدول الأعضاء التي ليست أطرافا في الاتفاقية أن تنظر في تأييد مشروع القرار مراعاة لقيمه وأهدافه الإنسانية.

أنتقل الآن إلى البيان الوطني الذي سأدلي به بشأن الأسلحة التقليدية.

اليوم، وفي ظل الجهود الإنسانية الرامية إلى تخليص العالم من الألغام الأرضية وآثارها اللاإنسانية، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي العمل من أجل تحقيق عالمية اتفاقية

حظر الألغام ، وحشد وتوفير المزيد من الموارد لعمليات إزالة الألغام الأرضية وإعادة تأهيل الضحايا. وهذا أمر حيوي بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، حيث أن هذه المساعدة ما زالت تكتسي أهمية قصوى إذا أريد للدول أن ترقى إلى مستوى التزاماتها بموجب الاتفاقية.

ينشط الأردن في محاولة تحقيق عالمية الاتفاقية، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. وبوصفه دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا، فقد اتخذ خطوات فعالة للامتثال لأحكام الاتفاقية. وبعد أن دمر الأردن تماما جميع مخزوناته من الألغام المضادة للأفراد، كان يحدوه الأمل الصادق في أن يتمكن من الوفاء بالتزاماته بموجب المعاهدة بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٩ ألا يضطر إلى تقديم طلب لتمديد الموعد النهائي بموجب المادة ٥ من الاتفاقية.

وقد تشرف الأردن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي باستضافة الاجتماع الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام في البحر الميت. ويتطلع الأردن إلى نتيجة ناجحة للاجتماع التاسع للدول الأطراف الذي سيُعقد في جنيف، سويسرا، في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

يؤكد الأردن من جديد التزامه ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١. ويرحب الأردن بنتائج الاجتماع الثالث الذي تعقده الدول مرة كل سنتين والذي وفر فرصة للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.

ما زال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يبعث على القلق الشديد نظرا لقدرته على زعزعة السلام والأمن والتنمية. إن ارتباط هذا النشاط غير المشروع في معظم الأحيان بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وتجارة المخدرات يشكل تهديدات إضافية هائلة للدول والمناطق.

وفي هذا الصدد، فإن برنامج العمل لعام ٢٠٠١ هو إطار جهودنا الجماعية للتصدي لهذه المشكلة التي يشكلها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، وينبغي تنفيذ برنامج العمل. وفي هذا المقام، يشدد الأردن على أهمية تقديم الدعم الفني والمساعدة التكنولوجية والمالية للدول التي تطلبها من أجل تعزيز التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

على الرغم من أهمية الأهداف الإنسانية المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فإنها لم تحقق العالمية بعد. ولذلك، يؤكد الأردن أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى الاتفاقية ويناشد جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تصبح أطرافا في هذا الصك القانوني الدولي الهام في أقرب وقت ممكن.

شارك الأردن في هذه الدورة السويد، المُقَدِّم الرئيسي للمشروع، وهولندا واليونان في تقديم مشروع القرار (A/C.1/63/L.31) بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية. ويأمل الأردن أن يُعتمد مشروع القرار دون تصويت كما حدث في السنوات السابقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.39.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد طلبت الكلمة لأعرض باسم مقدمي مشروع القرار – أستراليا، وفنلندا وكوستاريكا وكينيا والمملكة المتحدة واليابان وبلدي، الأرجنتين – مشروع القرار A/C.1/63/L.39 ”نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة“.

يسرني أن أذكر أن ٨٨ دولة من الأعضاء قد شاركت في تقديم مشروع القرار حتى الآن. وإذا أخذنا بعين

الاعتبار أن ٧٧ دولة عضوا شاركت في تقديم مشروع القرار عام ٢٠٠٦ عند تقديمه لأول مرة، فإن الدعم الواسع الذي تلقيناه اليوم يظهر بوضوح تجدد الإرادة والالتزام السياسيين للمجتمع الدولي في ما يتعلق بالطريق نحو الأمام. ونحن نقدر بجد المساهمات التي قدمتها جميع الوفود خلال عملية التفاوض على مشروع القرار، والدعم الذي تلقيناه. وندعو جميع الدول التي لم تنضم إلينا بعد إلى القيام بذلك.

بالنسبة لأولئك الذين يحبون الأرقام، أذكر بأنه عندما اتخذ القرار ٨٩/٦١ كان هناك ١١٦ مشاركا في تقديمه من جميع المناطق في العالم. وأعتقد أنه كان من الممكن أن يكون الرقم أكبر بالنسبة لمشروع القرار وهذا ليس من قبيل المبالغة في التفاؤل، لأنه يشمل عناصر تحقق توازنا، مما يمكننا من العمل معا بتناغم لمعالجة مسألة معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية بشكل ملائم.

وستساعدنا الإشارة بإيجاز إلى الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار على التفكير في ميزات المبادرة، لأن هناك اعترافا بالحق الطبيعي لجميع الدول، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، بالدفاع عن النفس في الوطن. وتشمل فقرات الديباجة أيضا اعترافا واضحا بالحق الذي نتمتع به جميعا في شراء وبيع ونقل الأسلحة التقليدية تلبية لاحتياجاتنا الدفاعية والأمنية.

كما نرى في فقرات الديباجة إعادة تأكيد على الحقوق والواجبات المكرسة في صكوك أخرى. وهناك أيضا إشارة واضحة إلى تصميم جميع الأطراف على أنه لا ينبغي لاستخدام الأسلحة التقليدية التي في حوزتنا أن يتحول إلى أغراض غير مشروعة.

في هذا السياق، تتيح لنا جميعا فقرات المنطوق أن نعمل معا، وأن نتشاطر الآراء، وأن نفهم بشكل أفضل المواقف المختلفة للوفود الأخرى، وأن نجد حلولا مختلفة للمسائل المعروضة علينا، وأن نفكر معا في المشاكل التي علينا حلها. وتتيح أيضا هذه العملية التدريجية أن نطور لغة مشتركة تعطينا فهما أوضح لأهداف المبادرة. وصياغة هذه اللغة المشتركة بشكل خاص، والتقرير الذي ينبغي أن يعرض علينا في اللجنة السنة القادمة، سيسمحان لنا برؤية أوسع وفهم أعمق للاحتياجات التي سنصادفها أثناء معالجتنا لهذه المسألة.

ويشير مشروع القرار بوضوح إلى أن هذه العملية ستبدأ السنة القادمة باجتماع تنظيمي، يعقد في نهاية شباط/فبراير، تتبعه جلسات في آذار/مارس وتموز/يوليه. لقد حددت إدارة شؤون نزع السلاح التواريخ. وأعتقد أن هذه الممارسة ستتيح لنا اتخاذ خطوات إضافية في الاتجاه الصحيح: التوصل إلى عالم أكثر أمنا، وتعزيز أمننا الوطني وفي الوقت نفسه، القيام بمساهمة فعالة ومسؤولة في جهودنا لمواجهة الصعوبات التي تطرحها التهديدات الجديدة للأمن الدولي.

مرة أخرى أشكر المشاركين في تقديم مشروع القرار. وأنا متأكد أن العديد من الوفود الأخرى ستنضم إليهم.

سيكون وفدي سعيدا لو أعطيت له الكلمة مجددا لتقديم مشروع القرار A/C.1/63/L.29، ”المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“. نحن لم نود أن نتناول ذلك الموضوع الآن، لأننا أردنا أن نعطي العناية الواجبة لتقديم مشروع القرار A/C.1/63/L.39.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جامايكا البيان الذي أدلت به بربادوس نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تشعر جامايكا بقلق عميق تجاه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومثل معظم البلدان النامية التي تواجه هذه المشكلة الكبيرة، تسعى إلى الحصول

على الدعم العاجل من المجتمع الدولي للعمل بجهد نحو حل دائم. ويمثل الوصول من دون قيود إلى الأسلحة والذخائر غير المشروعة وانتشارها تحديات عظيمة إنسانية واجتماعية – اقتصادية بالنسبة للعديد من الدول، ولا سيما البلدان النامية. وفي مواجهة العواقب الرهيبة للمشكلة، اضطرت حكومة جامايكا إلى تحويل الموارد الشحيحة من ميزانية التنمية الوطنية في محاولة للحد من آثارها ذات الأثر البعيد.

ولذا، وبينما تدعم جامايكا من دون شروط جهود مكافحة الإرهاب وجهود القضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، علينا ألا نهمش ضرورة القيام بعمل حاسم ومنسق لكبح الاتجار غير المشروع بمثل تلك الأسلحة، التي تسبب الكوارث في العديد من بلداننا حتى وأنا أتكلم. وبالنسبة للبلدان مثل جامايكا، لا تصنع ولا تستورد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكميات كبيرة، فإن مثل تلك الأسلحة تمثل أسلحة دمار شامل.

خلال السنوات الأربع الأخيرة، نفذت جامايكا بعض تدابير مكافحة الجريمة بهدف معالجة مسائل استيراد ونقل وتصدير المخدرات والأسلحة النارية والذخائر غير المشروعة. وتشمل هذه التدابير إنشاء وحدات مختصة في إطار قوة الشرطة لمعالجة الجرائم المتعلقة بمسائل الأسلحة النارية والمخدرات بشكل مباشر؛ وإقرار قانون عائدات الجريمة لمصادرة موجودات تجار الأسلحة النارية غير المشروعة وتجارة المخدرات؛ وبمساعدة المسؤولين من البحرية الفرنسية والأمريكية والبريطانية، رفعنا مستوى أنشطة المراقبة على امتداد الخط الساحلي للجزيرة.

إننا نرحب بالنتيجة الناجحة هذه السنة لاجتماع الدول الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

نذكر أنه خلال المؤتمر، كان هناك شاغل مسيطر لدى العديد من الدول، ولا سيما البلدان النامية، وهو عدم قدرتها على تنفيذ البرنامج نظرا لانعدام قدراتها المالية والتقنية. ولذا، فإننا نطلب بإلحاح أن تتلقى البلدان النامية المساعدة المطلوبة في الوقت المناسب لتنفذ التزاماتها بشكل مرض.

يجب أن تتخذ خطوات حاسمة لمنع وقوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي المجرمين.

وفي هذا الصدد، ما زالت جامايكا تدعو إلى إنشاء نظام لوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها. كما ندعو إلى النظر الجدي واتخاذ إجراء بخصوص إدراج الذخيرة في برنامج العمل.

وتؤيد جامايكا بقوة عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة لفرض ضوابط صارمة على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن تشمل هذه المعاهدة تصدير جميع الأسلحة التقليدية وإعادة تصديرها واستيرادها ونقلها ونقلها العابر وشحنها العابر، بما في ذلك مكونات هذه الأسلحة وذخيرتها وتكنولوجيا تصنيعها.

ولا يزال عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما بخصوص الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يتسم بأهمية بالغة في جهودنا لمجابهة التحديات التي تمثلها الأسلحة غير القانونية. وتؤيد جامايكا عمل المركز وتأمل في استمرار توسيع نطاق العمليات التي يقوم بها مكتب شؤون نزع السلاح من خلال المركز لمصلحة المنطقة بأسرها. كما نود أن نقر بالدعم الهائل الذي يقدمه المركز الإقليمي للدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

وتغتنم جامايكا هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تقديرها للعمل الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينغستون، مع سعينا للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.41.

السيد داو (مالي) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول مرة آخذ فيها الكلمة في اللجنة، أود أن أبدأ بياني بتقديم التهاني الحارة لوفد مالي لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة وبالتأكيد لكم على دعم وفد بلادي الكامل طوال مداولاتنا. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين وأشيد إشادة مستحقة تماما بالسفير بول بادجي على العمل الممتاز الذي قام به العام الماضي في رئاسة اللجنة.

ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة لشكر الأمين العام على ما تتخذه المنظمة من إجراءات لتعزيز المساعدة للدول في إنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها.

لا شك في أن السلام والأمن يجب إدارتهما بطريقة وقائية. ويمثل منع الصراع وضمان الأمن شاغلا مستمرا لأعلى السلطات في مالي وغيرها من الدول الأفريقية. وشجع مدى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعواقب المأساوية لذلك الانتشار البلدان الأفريقية، على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، على جعل مكافحة هذه الآفة محورا رئيسيا لسياساتها الأمنية.

ويعاني شمال مالي والقطاع الساحلي الصحراوي بأكمله منذ عدة سنوات من انعدام الأمن الذي سببته وأبقت عليه العصابات المسلحة التي تستخدم الألغام المضادة للأفراد، بما يؤدي بالتالي إلى تقويض كل جهود التنمية المبذولة في تلك المنطقة من مالي. وتهدد الحالة السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

ولذلك، وضعت مالي مع بلدان مجاورة معينة إطارا للتعاون العابر للحدود بغية تحسين مكافحة عمليات قطع الطرق وأعمال الإرهاب في الشمال. ويتيح التعاون بين أجهزة الأمن عبر الحدود تبادل المعلومات الاستخباراتية حول أنشطة المجموعات الإجرامية.

ولتعزيز إطار التعاون هذا، ستعقد حكومة مالي في الأسابيع القليلة المقبلة في باماكو مؤتمرا حول السلام والأمن والتنمية في القطاع الساحلي الصحراوي، وذلك إدراكا منها للصلة الوثيقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتنمية لأنه يشكل عقبة رئيسية أمام عمليات التنمية. وسيتيح المؤتمر لبلدان المنطقة فرصة طيبة لإعادة تأكيد تصميمها المشترك على جعل هذا الحيز المشترك منطقة يسودها السلام والأمن ومركزا للاستقرار والنمو والتنمية. كما سيمكن المؤتمر من إعداد استجابات مكيفة للتصدي للمشاكل والتحديات التي تواجهها هذه البلدان: انعدام الأمن وأعمال قطع الطرق والإرهاب عبر الحدود وجميع أنواع الاتجار، بما في ذلك المخدرات والأسلحة والبشر.

الجدير بالذكر أن مالي كانت واحدة من أوائل البلدان التي أنشأت، في عام ١٩٩٦، لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما تجدر الإشارة إلى أن بلادي واصلت عقب المؤتمر بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠١ زيادة جهودها لمكافحة انتشار هذه الأسلحة. وأدى ذلك إلى اعتماد قانون جديد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن نظام للأسلحة النارية والذخائر بما يتفق مع برنامج العمل وإعلان باماكو.

وقد أدركت مالي منذ وقت مبكر للغاية الحاجة إلى التعاون، في إطار ثنائي من ناحية، مع جيرانها، ومن ناحية أخرى في إطار متعدد الأطراف داخل المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تنتمي إلى عضويتها.

وعلى المستوى دون الإقليمي، قررت البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تحويل الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا إلى صك ملزم قانونا. وأدت هذه العملية إلى اعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة للاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في أبوجا. وتمثل الاتفاقية تقدما كبيرا على مستوى جماعتنا وخطوة حاسمة في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إضافة إلى ذلك، أطلقنا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في مالي برنامج الأسلحة الصغيرة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويهدف هذا البرنامج التابع للجماعة، ومقره باماكو، إلى تعزيز بناء القدرات لرصد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل جماعتنا.

ونحن نتولى بالنيابة عن الجماعة الأفريقية عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.41، ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها“. ويتم دائما تقديم مشاريع قرارات مماثلة بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعتمد بدون تصويت.

وقدم الممثل الدائم لبوركينا فاسو، السفير كافاندو، بصفته رئيس مجموعة سفراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مشروع القرار إلى المجموعة الأفريقية التي قررت بالإجماع تأييده. ونشيد بالجهود التي يواصل بذلها من أجل اعتماد مشروع القرار إشادة مستحقة، ونؤيد تماما البيان الذي سيدلي به بعد ظهر هذا اليوم بالنيابة عن الجماعة.

كما نغتنم هذه الفرصة لشكر كل من قدموا أو أيدوا مشروع القرار.

وبالنظر إلى أهمية المسألة وصلتها الوثيقة، فإن وفد مالي واثق من أن اللجنة ستظل وفية لتقليدها وستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وتدعو الجمعية العامة المجتمع الدولي، بموجب مشروع القرار، إلى تقديم الدعم الفني والمالي لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على اتخاذ إجراءات للمساعدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك جمع هذه الأسلحة، وتشجع منظمات المجتمع المدني على التعاون في جهود اللجان الوطنية لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. كما تشجع الجمعية العامة المجتمع الدولي على دعم تنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة.

إن العالم بحاجة إلى إحلال الأمن والسلام. وسيكون اعتماد مشروع القرار خطوة هامة في السعي لتحقيق الأمن.

السيد ساغيندیكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إن التحدي الناجم من زعزعة استقرار التنمية وتكديس الأسلحة التقليدية وانتشارها هو إحدى المسائل الرئيسية في كفالة الاستقرار والأمن الدوليين.

ويؤثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تأثيرا سلبيا على الأمن وحقوق الإنسان والحالة الاجتماعية – الاقتصادية، وخاصة في مناطق الأزمات وبعد انتهاء الصراع. واليوم، لا يوجد بلد في العالم بمنأى عن حالات تعطيل آليات مراقبة ترسانات الأسلحة التقليدية.

ونحن نؤيد تأييدا تاما أحكام وتوصيات التقارير الأخيرة للأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، ونؤمن بأن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في مواجهة هذا التهديد. ويشكل اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨، تقدما حقيقيا محرزا في عملية مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

وعلى الصعيد الدولي تعمل كازاخستان بفعالية بشأن هذه المسألة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ومنذ عام ١٩٩٢، تقدم كازاخستان سنويا معلومات بشأن الأسلحة التقليدية إلى سجل الأمم المتحدة وبيانات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما يسهم في الشفافية في هذا المجال.

وفي مؤتمر ألماتي الإقليمي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه الذي عقد في عام ٢٠٠٤، نحن اقترحنا وضع آلية إقليمية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وتكون مماثلة لمدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك في ميدان الأسلحة التقليدية.

وفي عام ١٩٩٦، كانت كازاخستان الدولة الأولى ضمن بلدان دول رابطة الدول المستقلة التي اعتمدت قانون ضوابط التصدير، الذي أرسى مبادئ وأحكام مراقبة صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية والمواد الخام والمنتجات وتكنولوجيا الأغراض الخاصة والمعلومات العلمية والتقنية.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، وضعت كازاخستان قانونا جديدا بشأن مراقبة الصادرات ومكيفا على وقائع اليوم والمعايير الحالية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولدينا الآن نظام لضوابط التصدير يتطابق تماما مع أكثر المعايير الدولية الصارمة في هذا المجال.

إن كازاخستان تعتبر اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تكون مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر أهم صك دولي للحد من المخاطر الناجمة من استخدام أسلحة تقليدية معينة على المدنيين والأفراد العسكريين. وكان اعتماد الاتفاقية خطوة هامة نحو إضفاء الطابع الإنساني على مبادئ الحرب والحد من الخسائر والتخفيف من معاناة السكان المدنيين في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

ونرى أن انضمامنا إلى الاتفاقية يخدم مصالحنا الوطنية وسيسهم في زيادة كفاءة هذه الوثيقة الدولية وعالميتها. وحاليا، يستكمل برلمان كازاخستان عملية التصديق على الاتفاقية والبرتوكولات الأول والثالث والرابع. والجدير بالذكر أننا، بالرغم من حقيقة أن كازاخستان لم توقع بعد على البرتوكول الثاني، سنمتثل لأحكام البروتوكول بعد بدء نفاذه.

وفي ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر هذا العام استضافت كازاخستان بنجاح الحلقة الدراسية الإقليمية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز عالمية اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة وبرتوكولاتها في آسيا الوسطى.

ونحن نؤيد إيجاد توفيق بين المصالح الدفاعية للدول والاعتبارات الإنسانية بغية الحد من وقوع الخسائر غير المبررة بين المدنيين والأفراد العسكريين خلال الصراعات المسلحة وفي فترات بعد انتهاء الصراع. وينبغي تحقيق هذا الهدف بصورة تدريجية. ونحن نعرب عن أملنا بأن يزداد بصورة كبيرة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية في المستقبل المنظور.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): ترى حكومتي أنه يمكن تحسين توفير الأمن للجميع بمستويات أقل بقدر كبير من مستويات التسلح القائمة اليوم. ومن المؤكد أن

هذا الأمر يمكن تطبيقه أيضا في ميدان الأسلحة التقليدية. ونظم تحديد الأسلحة لازمة بشكل حرج للأسلحة التقليدية مثلما هي لازمة لأسلحة الدمار الشامل. ونحن بحاجة إلى تلك الصكوك لتعزيز الاستقرار والثقة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

كما أود أن أؤكد مجددا على دعم النرويج الكامل لإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية.

وما زال نزع السلاح شاغلا أمنيا للدول، ولكن لا بد أيضا من النظر إليه من منظور للأمن الإنساني. ويجب ألا نحجم عن النظر في التأثير الإنساني للأسلحة والذخائر المعينة وأن نتخذ إجراء، إذا اقتضى الأمر. ولا شك أن الأسلحة التقليدية المعينة تحدث ضررا إنسانيا غير مقبول، وتؤثر تأثيرا حادا على آفاق التنمية الطويلة الأجل. ونحن نحرز تقدما في التصدي لهذه التحديات الهائلة. ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وفي بياننا العام، نحن ركزنا على اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية بتأييد أكثر من مائة دولة في دبلن في أيار/مايو هذا العام. واليوم، أعربت المزيد من الدول عن اعتزامها التوقيع على الاتفاقية.

وما انفك استخدام الذخائر العنقودية يسبب معاناة إنسانية لفترة زادت على ٥٠ عاما. وتمثل اتفاقية الذخائر العنقودية حظرا مطلقا للذخائر العنقودية. فهي تحظر استخدام هذه الذخائر وإنتاجها ونقلها. وتؤدي الاتفاقية إلى تعزيز القانون الإنساني الدولي، وهي توفر إطارا للتنفيذ. وهي لا تتصدى لمشكلة إنسانية فحسب، بل لديها أيضا فائدة كبيرة في منع وقوع كارثة إنسانية في المستقبل يمكن بسهولة أن يصل حجمها إلى حجم مشكلة الألغام الأرضية.

ودعت الحكومة النرويجية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية في أوسلو في ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونحن سنرحب بمشاركة جميع الدول التي ستنضم إلى الاتفاقية في المستقبل في مؤتمر التوقيع على الاتفاقية في أوسلو.

إننا سنعمل مع الدول الأطراف الأخرى بشأن تنفيذ الاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها، وهي بدأت بالفعل تثبت نفسها بوصفها قاعدة دولية جديدة. وتدل التجربة مع اتفاقية حظر الألغام وغيرها من الاتفاقيات على أن أي صك جديد وملزم قانونا يصبح قاعدة دولية تتجاوز الدول الأعضاء في الاتفاقية.

وكما هو الحال مع اتفاقية حظر الألغام، نجمت اتفاقية الذخائر العنقودية من شراكات تشمل عدة مناطق بين الدول المتضررة وغير المتضررة، وهي عملية تعمل بها الدول بشكل وثيق مع منظمات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمجتمع المدني، وهي الجهات المنظمة في تحالف الذخائر العنقودية.

إننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن اتفاقية حظر الألغام الذي سيعقد في عام ٢٠٠٩. ومع أنه ليس هناك أي شك في أن الاتفاقية كللت بالنجاح، فإننا سنواجه أيضا تحديات في الوفاء بالمواعيد النهائية الهامة في تدمير المخزونات وإزالة الألغام. ونحن نرى أنه ينبغي توثيق طلبات التمديد بحيث لا يكون هناك شك حيال الوقائع التي تكمن وراء تلك الطلبات. ويجب ألا تكون عمليات التمديد شروطا وقائية لخدمة المصلحة.

وما زالت النرويج على استعداد لمساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها وفقا لاتفاقية حظر الألغام. ونحن ندعو الدول المانحة الأخرى إلى إلزام أنفسها بمواصلة تقديم المساعدة.

ومن خلال اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر الألغام، أحرزنا تقدما هاما في ميدان نزع السلاح للأغراض

الإنسانية، ولكن ما زال يتعين علينا أن نتصدى للتحديات الأخرى للأمن الإنساني في الحرب والصراع المسلح. ويجب علينا الآن أن نبذل جهودا جديدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالأسلحة الصغيرة تقتل مليون شخص كل عام. والأسلحة الصغيرة تؤجج الصراعات. والأسلحة الصغيرة تعوق المصالحة والانتعاش بعد انتهاء الصراع. والأسلحة الصغيرة تؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الطويلة الأجل.

وقبل سبع سنوات وافق المجتمع الدولي على برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واعتبر برنامج العمل نقطة انطلاق لوضع صكوك دولية جديدة لتحسين مكافحة الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة.

وقدمت النرويج دعما ماليا لتنفيذ برنامج العمل. والنرويج على استعداد للرد بشكل إيجابي على الطلب الحالي المقدم من مكتب شؤون نزع السلاح من أجل المساهمة في الصندوق الاستئماني العالمي والإقليمي لنزع السلاح لعامي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

وسعت النرويج للإسهام في وضع المزيد من القواعد لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. بيد أننا نشعر بالقلق حيال بطء التقدم المحرز في زيادة تعزيز برنامج العمل. ومن الواضح أنه يلزم تنشيط الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي تنشيط هذه الجهود، يجب علينا أن نعترف بالدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، وليس أقله أهمية المسؤولية الوطنية.

وترحب النرويج بالاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها لدول كل سنتين بشأن برنامج العمل، مع التركيز على التعاون الدولي وتقديم المساعدة وبناء القدرات الوطنية، فضلا عن تركيز الاجتماع على السمسرة غير المشروعة وإدارة المخزونات ووضع صك دولي للتعقب.

وتقدر النرويج تقديرا كبيرا الريادة التي تضطلع بها المملكة المتحدة نحو عقد معاهدة للاتجار بالأسلحة، وشاركت النرويج في تقدير مشروع القرار بشأن عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة (A/C.1/63/L.39). ومن الحيوي الاستفادة الكاملة من الفريق المفتوح باب العضوية المقترح والعمل نحو عقد معاهدة ملزمة قانونا، وتقدم بشكل واضح قيمة مضافة. وفي العملية المقبلة نحن سنركز على ضرورة التأكد من أن أي معاهدة للاتجار بالأسلحة ستدمج إدماجا كاملا القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. كما أننا نتطلع إلى مشاركة المجتمع المدني مشاركة فعالة في العملية المقبلة.

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): مما لا شك فيه أن اعتماد ١٠٧ دول لاتفاقية الذخائر العنقودية بدبلن، في ٣٠ أيار/مايو هذا العام، كان أبرز حدث في السنة في مجال نزع السلاح التقليدي. ومن الآن فصاعدا، لن يخضع استخدام الذخائر العنقودية للمبادئ العامة للقانون الإنساني الدولي فحسب؛ بل علاوة على ذلك، وحالما يتم بدء نفاذ الاتفاقية، سيصبح استحداث وإنتاج وتكديس ونقل هذه الأسلحة أمورا غير قانونية بالنسبة للدول التي صادقت على الوثيقة. وستوقع سويسرا على الاتفاقية في ٣ كانون الأول/ديسمبر بأوسلو.

كما تشارك سويسرا بفعالية في جهود الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة للتفاوض على وضع صك بشأن الذخائر العنقودية. ونأمل أنها ستؤدي إلى حظر فوري وذي مصداقية للذخائر العنقودية التي تسبب أضرارا غير مقبولة للمدنيين. وتكتسي هذه الجهود أهمية حاسمة.

والهدف هو وضع مجموعة من النظم لتطبيقها على نسبة الـ ٩٠ في المائة من المخزونات العالمية للذخائر العنقودية التي لا يشملها بعد الحظر المتوخى بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية. كما تهدف أيضا إلى صياغة نظم لإقناع الدول الرئيسية التي تنتج الذخائر العنقودية وتستخدمها بضرورة وضع صك فعال يوفر الأمن للمدنيين ويلبي الاحتياجات العسكرية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعيد التأكيد على أهمية تنفيذ البروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة المتصل بمخلفات الحرب من المتفجرات الذي بدأ نفاذه في عام ٢٠٠٦.

وتحل هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ البروتوكول الثاني المعدل المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. وستواصل سويسرا، التي ستتولى رئاسة الاجتماع السنوي العاشر للدول الأطراف في البروتوكول المعدل الثاني، دعم جهود تنفيذ هذا الصك، وهي تقوم حاليا بتقييم كيفية تنشيط العملية.

وقد شاركت سويسرا بفعالية في فريق الخبراء الحكوميين الذي أسند إليه الأمين العام ولاية دراسة جدوى ونطاق وعناصر معاهدة للاتجار بالأسلحة. ويسر بلدي أن الفريق استطاع اعتماد تقرير، ولو أننا كنا نحبذ التوصل إلى وثيقة أكثر إيجابية. وتعرب سويسرا عن ارتياحها على نحو خاص بشأن استنتاجات التقرير وتوصياته.

وتتمثل الخطوة المنطقية المقبلة الآن في إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لمناقشة توصيات فريق الخبراء الحكوميين والعمل على وضع معاهدة ملزمة قانونا. وندعم تماما النهج المتبع في مشروع القرار المتعلق بمعاهدة الاتجار بالأسلحة (A/C.1/63/L.39).

كما تهتم سويسرا على نحو خاص بموضوع الشفافية في مجال التسلح. والتدابير المتخذة في هذا المجال عنصر هام لبناء الثقة وتعزيز الأمن فيما بين الدول. ويلاحظ بلدي أنه خلال عام ٢٠٠٧ لم تقدم سوى ٦٧ دولة معلومات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وهذا الرقم أدنى مما سجل في السنوات السابقة، وهو لذلك يشكل مصدر قلق. غير أن عدد الدول التي قدمت معلومات عن صادرات وواردات الأسلحة الخفيفة ازداد بصورة كبيرة، مما يشكل تطورا هاما. وسيتعين على فريق الخبراء الحكوميين الذي سيتعامل مع السجل عام ٢٠٠٩ أن يعالج هذه المسائل، فضلا عن التحديات الأخرى التي تواجهها هذه الآلية، بغية كفالة مواصلة تعزيز أهميتها.

وفي ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تولي سويسرا أهمية بالغة لعملية الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين. وخلال الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد في تموز/يوليه الأخير، تشرفت بتولي مهمة الميسر فيما يتعلق بمسألة إدارة مخزونات الأسلحة والتخلص من فوائضها. ويسر سويسرا أن المؤتمر انتهى باعتماد وثيقة ختامية هامة، ستمكن من تحويل التوصيات إلى واقع ملموس، وتنظيم اجتماعات إقليمية وثنائية، وتنفيذ مشاريع محددة في الميدان. وتشكل النتيجة الجيدة التي حققها المؤتمر نموذجا ممتازا للتعاون بين نيويورك وجنيف، وفيما بين الوفود والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

كما أود أن أسترعي الانتباه إلى مسألة العنف المسلح والتنمية. فوفقا لأرقام نشرت في تقرير الدراسة الاستقصائية عن الأسلحة الصغيرة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والمعنون ”العبء العالمي للعنف المسلح“، هناك أكثر من ٨٧٠ مليون قطعة من الأسلحة النارية متداولة في جميع

أرجاء العالم، وهي تسبب مصرع ٧٤٠ ٠٠٠ شخص كل سنة، منهم ٤٩٠ ٠٠٠ خارج مناطق الصراعات.

ولزيادة الوعي بالمشكلة، أطلقت سويسرا عام ٢٠٠٦، بالترافق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، الذي يستهدف السعي إلى إيجاد حلول للمشكلة، وبالتالي تحسين آفاق تحقيق التنمية المستدامة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ويحظى الإعلان، الذي وقعت عليه أول الأمر ٤٢ دولة – بعد مجرد سنتين على إطلاقه – بتأييد ٩٥ دولة. ويدل هذا الأمر على ازدياد الوعي العالمي بأثر العنف المسلح على التنمية، فضلا عن أهمية إعلان جنيف في هذه العملية. وعلاوة على ذلك، أقر الأمين العام بقيمة الإعلان في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2008/258) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، جمع مؤتمر قمة لاستعراض الإعلان ممثلي ٨٥ دولة وأشاروا على نحو رسمي، في البيان الختامي لمؤتمر القمة، إلى أن العنف المسلح يمكن أن يشكل عائقا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعربوا مجددا عن التزامهم ببذل قصارى جهدهم للتخفيف بصورة يمكن قياسها من ثقل العبء العالمي للعنف المسلح بحلول عام ٢٠١٥. وأغتنم هذه الفرصة لأحث الدول التي لم تنخرط بعد في إعلان جنيف ومبادئه أن تفعل ذلك. وتأمل سويسرا أن يكون بمقدورها الاعتماد على دعم جميع الدول التي انخرطت في هذه المبادرة بغية تعزيزها في محافل الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبصفتي الرئيس المعين للمؤتمر القادم بشأن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، تحت شعار ”أوفوا بالتزاماتكم“، فإنني أسترعي انتباه اللجنة إلى التحديات التي تواجهها الاتفاقية سواء في ميدان نزع الألغام أو في مجال تدمير المخزونات. ونأمل أن تؤيد جميع الدول مشروع القرار السنوي (A/C.1/63/L.6) بشأن الاتفاقية، الذي تقدمه هذا العام الأردن وأستراليا وسويسرا. وسنرحب على نحو خاص بتأييد الدول التي لم تصادق بعد على المعاهدة، لكنها تود أن تعرب عن تأييدها لأهدافها الإنسانية النبيلة.

السيد مارسيشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم وأشكركم، سيدي، على عملكم الممتاز أثناء رئاسة اللجنة. كما أهنئ وأشكر أعضاء المكتب الآخرين.

وتؤيد النمسا تماما بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أثير نقطتين، بدءا بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن لتوافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول عليها عواقب وخيمة نعرفها جميعا ألا وهي: الجريمة؛ والإرهاب؛ وزعزعة استقرار هياكل الدول والمجتمعات؛ والصراعات الوطنية والدولية.

وكما أشارت فرنسا بالأمس، باسم الاتحاد الأوروبي، فإن مجرد تدمير فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليس كافياً. ويتعين وضع أحكام تشريعية وإدارية صارمة على الصعيد الوطني لمنع الاتجار غير المنظم. وباعتبار النمسا من أشد المؤيدين لحكم القانون، فهي تحاول القيام بما يلي: المساعدة على وضع وصياغة صكوك قانونية وطنية أو إقليمية لمكافحة آفة هذه الأسلحة على الصعيد الوطني داخل النمسا وبالتعاون مع الشركاء على حد سواء.

لقد دعمنا، بالإضافة إلى مشاريع تدمير الأسلحة والذخيرة، مختلف مشاريع نزع السلاح، ولا سيما في أفريقيا وآسيا، بغية تعزيز الصكوك الوطنية والإقليمية لكبح التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة. ويركز أحد هذه المشاريع على تنظيم عملية السمسرة في الأسلحة الصغيرة في أفريقيا. ويركز مشروع آخر على وضع صك قانوني لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا. تشارك النمسا

أيضا في تطوير وإدارة الدورات التدريبية في مجال إدارة المخزونات في أفريقيا ومنطقة البلقان.

وقمنا بالتعاون مع بوركينا فاسو بتنظيم مؤتمر حول ”السلام والأمن في غرب أفريقيا“. وشدد المؤتمر على أنه بوسع الهياكل القوية والمستدامة وحدها ضمان السلام والازدهار الدائمين.

وتشكل وفرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق مختلفة من العالم تحديا ذا أبعاد عالمية، وتلقي بمسؤوليات مشتركة على الصعيد الدولي.

أما بخصوص المسائل الأخرى المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك التزام النمسا باتفاق واسينار وتأييدنا لتقرير فريق الخبراء الحكوميين عن السمسرة، فإنني أشير إلى بيان الاتحاد الأوروبي.

ثانيا، أود أن أقول بضع كلمات عن الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. لقد كان الاجتماع، الذي عقد في شهر تموز/يوليه، أحد الأمثلة المشجعة التي تبيّن أن إبداء الإرادة السياسية ومشاركة المسؤولية – من جميع الدول تقريبا – هما العنصران الضروريان والفعّالان للمضي قدما في تنفيذ برنامج العمل. وأشكر السفير تشيكوواليس، ممثل ليتوانيا، على ترؤسه الاجتماع ودانيال برنس ممثل مكتب شؤون نزع السلاح على حسن المساعدة في العمل التنظيمي. وتأمل النمسا أن يكون الاجتماع نقطة تحول نحو عقد مزيد من الاجتماعات ومؤتمرات الاستعراض الناجحة والمدعومة من الاجتماعات التحضيرية الإقليمية كما نعتزم الآن.

ثالثاً، أنتقل إلى الذخائر العنقودية. لقد استمعنا في وقت سابق للتقرير الذي قدمه السفير أوكيليغ عن مؤتمر دبلن. تكتسي مسألة الذخائر العنقودية أهمية بالغة بالنسبة للنمسا. ونعتقد أن المؤتمر هو أحد أبرز أحداث عام ٢٠٠٨. وقد رأينا أنه كان محط اهتمام وهدف عدد كبير ومتزايد من الدول من أجل إنهاء المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية. وحاولنا أن نبذل كل ما بوسعنا في هذا الصدد.

على الصعيد الوطني، أصدرنا هذا العام قانونا يحظر استخدام جميع الذخائر العنقودية وينصّ على تدميرها في غضون ثلاث سنوات. أما على الصعيد الدولي، فقد دعونا إلى جانب النرويج وآيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو والكرسي الرسولي، إلى فرض حظر دولي على الذخائر العنقودية في خريف عام ٢٠٠٦. وخلال ١٨ شهرا من عقد عدة مؤتمرات إقليمية زادت المجموعة زيادة كبيرة واعتمدت الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية في دبلن في شهر أيار/مايو هذا العام.

ويحظر نص الاتفاقية الذخائر العنقودية باعتبارها فئة كاملة من الأسلحة ويصم استخدامها بالعار. أما الأحكام المتعلقة بمساعدة الضحايا، وهي ما نفخر به كثيرا، فقد وضعت معايير جديدة ورائدة في القانون الإنساني.

وسيُفتح باب التوقيع على اتفاقية الذخائر العنقودية في ٣ كانون الأول/ديسمبر في أوسلو. وندعو جميع الدول إلى التوقيع عليها في تلك المناسبة. إنها فرصة فريدة ليتم خطيا توثيق التقدم الحقيقي في مجال نزع السلاح – وهو أمر لا يحدث كل يوم في مجال عملنا. فلنعمل على عدم إهدار تلك الفرصة.

أما من يرغب في معرفة المزيد، فسيُنظم في هذه القاعة بعد هذه الجلسة الصباحية اجتماعا للخبراء بشأن التوقيع على الاتفاقية الذي جرى في أوسلو. ويحدوني الأمل في أن يحضر الكثير من الدول الأعضاء.

رابعاً، أنتقل بإيجاز إلى الألغام الأرضية، وهو مجال هام آخر تنشط فيه تقليديا النمسا مما يجسد اهتمامنا بتقاطع

نزع السلاح مع السياسات الإنسانية. فعلى مدى أكثر من عِقد أيدت النمسا ودعمت باستمرار مشاريع إزالة الألغام وبناء القدرات وبرامج التوعية بمخاطر الألغام وإعادة تأهيل ضحايا الألغام. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت النمسا مبلغ ١,٦ مليون يورو للمشاريع المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، موجهة بذلك تركيزا إقليميا على أفريقيا وجنوب شرق أوروبا وتركيزا موضوعيا على تقديم المساعدة للضحايا. وسنواصل دعم عملية حظر الألغام والتعاون مع جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المهتمة من أجل تحقيق عالمية الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا؛ وتحسين التعاون الدولي؛ ومواصلة تقديم المساعدة للضحايا؛ وزيادة الوعي والتثقيف بشأن المخاطر؛ وتقديم الدعم لإزالة الألغام في المناطق المتضررة ومساعدة الدول في جهودها الرامية إلى القضاء على المخزونات؛ والعمل على وضع حد لإنتاج الألغام المضادة للأفراد واستخدامها.

وختاما، أود أن أقول كلمة موجزة بشأن معاهدة الاتجار بالأسلحة. ولا جدال في أن الاتجار غير القانوني بالأسلحة يسهم في إثارة المشاكل المرتبطة بالأسلحة المعنية. وكان من دواعي سرور النمسا أن رأت التأييد القوي بين الدول الأعضاء لبذل جهد منسّق يرمي إلى معالجة مسألة الاتجار غير المسؤول بالأسلحة، كما تبين من تصويت الأغلبية الساحقة تأييدا للقرار ٨٩/٦١ في العام الماضي. وبالبناء على تقرير فريق الخبراء الحكوميين، فإن النمسا مقتنعة بأننا من خلال إنشاء فريق عمل على النحو المبين في مشروع القرار الحالي (A/C.1/L.39)، نتخذ الخطوة الأولى الضرورية نحو إنشاء أداة لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أولا، سيدي الرئيس، أكرر دعم وفد بلدي لعملكم، ونؤكد لكم على استعدادنا التام للتعاون من أجل إنجاح اجتماعاتنا.

تؤيد كولومبيا البيانين اللذين أدلى بهما وفد البرازيل بصفته رئيسا للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها، ووفد إندونيسيا، نيابة عن حركة عدم الانحياز.

وكما قلنا في المناقشة العامة، فإن وفد بلدي يولي أهمية كبيرة لمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. إن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه هو صك دولي أساسي لإحراز التقدم في مكافحة هذه الآفة التي تفتك بالكثير من الناس كل سنة وتثقل كاهل قطاع الرعاية الصحية بتكاليف إضافية كبيرة نظرا لمساعدة الضحايا ومعالجة حالات الإعاقة.

وينبغي تنفيذ برنامج العمل بصورة شاملة ووضع صكوك ملزمة قانونا بمشاركة فعالة ونشطة من الدول. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا في إطار متعدد الأطراف من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ونخلص من النتيجة النهائية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقد الدول مرة كل سنتين إلى أن الدول والهيئات الدولية والمجتمع المدني قد تمكنت بالجهود المنسقة من إنقاذ عملية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد خطونا خطوة إلى الأمام باتخاذ تدابير وتوصيات ملموسة تتعلق بمسائل المساعدة، والتعاون الدولي، وبناء القدرات الوطنية، والسمسرة غير المشروعة وإدارة المخزونات، وفي إطار الصك الدولي للتعقب.

نعتقد أنه يجب على الدول أن تنفذ تلك التدابير وأن تعكس التطورات ذات الصلة في تقاريرها الوطنية. وفي مقاربة أولية، يعتقد وفدي أنه ينبغي لهذا البند أن يكون مشمولا في جدول الأعمال الخاص بالاجتماع الرابع الذي

تعقده الدول كل سنتين، الذي سيعقد عام ٢٠١٠، مما يتيح متابعة وافية ومناسبة من حيث التوقيت للقرارات المتخذة في إطار برنامج العمل.

على الرغم من النجاح الأخير الذي أحرزه برنامج العمل، الجدير بالذكر أننا يجب أن نقوم بكل جهد ممكن لاتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر، ولنواجه بتصميم مسألة الأطراف المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية التي تتلقى كميات ضخمة من الأسلحة وتقوم بالاتجار بها وتستخدمها لمهاجمة السكان المدنيين والمؤسسات الديمقراطية.

يؤسس قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) التزامات ينبغي على الدول القيام بها وتدابير ينبغي لها اعتمادها لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الأطراف من غير الدول. علينا الآن أن نقوم بالجهود اللازمة لضمان أن تمتد تلك التدابير لتشمل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

من الواضح بالنسبة لبلدي أننا لم نعالج جذور المشكلة بعد، وهو بطء وعدم اتساق الإجراءات الوطنية ودون الإقليمية والعالمية لمنع وقوع الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل في أيدي الأطراف المسلحة من غير الدول، بالرغم من إجراءات أنها بناءة، وأنه من المطلوب أن يكون هناك رؤية أوسع وعملا أكثر تصميما.

إن التشريع الوطني الرخو الذي يجعل من حصول الأطراف المسلحة من غير الدول والمجرمين العاديين على الأسلحة والذخائر أمرا سهلا لا يسبب العنف وانعدام الأمن ومعاناة البشر فحسب، ولكنه يسهل أيضا انتهاك عمليات حظر توريد الأسلحة، ويحفز توريدها ويزيد من ربحية التعاطي بالأسلحة غير المشروعة.

هناك جانب آخر يستحق إلقاء الضوء عليه هو إساءة استخدام الأسلحة التي تمت حيازتها بصورة مشروعة أو استخدامها الخاطئ. ونجمت عدة حوادث وقعت مؤخرا وتنطوي على استخدام الأسلحة النارية عن ضعف حراسة الأسلحة المشروعة أو عدم إحكام تخزينها.

ولا نستطيع أن نتجاهل الحاجة إلى تقليص أسباب الطلب على الأسلحة. ولذا، فمن المهم إرساء ثقافة للسلام، وتشجيع تقليص القوة التي توفرها الأسلحة في مجتمع ما، من خلال استعادة احتكار الدول للقوة بتعزيز سيادة القانون. إننا نحتاج إلى أن نكون أكثر استباقية ومساءلة وعمليي المنحى بقدر أكبر. ولذا تعتبر كولومبيا أنه من الضروري تحسين برنامج العمل بشكل كبير، مع التركيز على احتياجات الدول.

علينا دعم العمل الذي يقوم المجتمع المدني به لتطوير كل الجوانب المعقدة لمكافحة الاتجار غير المشروع ولمكافحة إساءة استعمال حيازة الأسلحة النارية والذخائر. ويشارك المجتمع المدني بفعالية في العمل المتعلق بزيادة الوعي بين السكان باحتياجات نزع السلاح. وفي هذا الصدد، بذلت جهود مجتمعية جديرة بالثناء.

إن كولومبيا، كبلد كان جزءا من فريق الخبراء الحكوميين الذي ترأسه السفير روبرتو غارسيا موريتان من الأرجنتين بشكل لا تشوبه شائبة، تؤكد على أهمية أن يكون للمجتمع الدولي صك ملزم قانونا حول الاتجار بالأسلحة، يوفر الشفافية ويرسي ضوابط أكبر، وهي أمور ضرورية للعمل المتعلق بمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتقضي هذه الظاهرة على عدة أرواح كل سنة، وتستنفد موارد اقتصادية مهمة يمكن أن تخصص للتنمية في ظروف أخرى.

قبل كل شيء، نعتقد أن أي معاهدة للاتجار بالأسلحة يجب أن تعكس حق جميع الدول في إنتاج وتصدير

واستيراد ونقل وحيازة الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، اتساقا مع المادة ٥١ من الميثاق. كما يجب أن تعترف بحق الدول في اقتناء الأسلحة لتلبية احتياجاتها الأمنية المشروعة. وينبغي لمعاهدة الاتجار بالأسلحة أن تعكس أيضا التعهد بموجب الميثاق بتعزيز ومراعاة قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

تعتقد كولومبيا أنه لا يمكن تطبيق المعاهدة إلا إذا تضمنت وجهات نظر ومصالح واحتياجات وحقوق والتزامات جميع الأطراف المشاركة في سلسلة الاتجار المشروع في الأسلحة. ويجب أن تأخذ المعاهدة بعين الاعتبار مسؤوليات كل طرف عندما يتعلق الأمر بمنع تحول السوق المشروعة إلى سوق غير مشروعة.

ينبغي أن تتضمن معاهدة الاتجار بالأسلحة أيضا نظاما شاملا لمراقبة الحركة الدولية والنقل عبر الحدود لجميع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقطع الغيار والذخائر والمتفجرات والأجزاء الخاصة بها واللوازم الأخرى وتكنولوجياتها.

زيادة على ذلك، يجب أن يشمل أي تنظيم للاتجار بالأسلحة ولاية واضحة للتمكين من التنفيذ الفعال لعمليات الحظر التي تفرضها الأمم المتحدة، وإنشاء آليات لمنع تحويل الأسلحة والذخائر إلى الأطراف من غير الدول، وحظر أي نقل مخالف للالتزامات القانونية بموجب القانون الدولي والقواعد الدولية.

أخيرا، تؤيد كولومبيا روح مشروع القرار (A/C.1/63/L.39) بشأن هذه المسألة. ونعتبر أنه من الضروري أن تعقد مناقشة واسعة لإقامة تبادل بناء للأفكار لتعزيز العملية المؤدية إلى اعتماد معاهدة للاتجار بالأسلحة.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): ستركز مداخلتنا في إطار هذه المجموعة، ”الأسلحة التقليدية“، على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لوفدي.

نعتبر أن الوقت مناسب لتجديد عمل استباقي موجه نحو تنظيم وإزالة شاملين للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يساهم في تصاعد الإنفاق العسكري العالمي.

وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فقد ارتفع الإنفاق العسكري في العالم إلى ١,٣٤ تريليون دولار. ومن المعلوم جيدا أن ٣ بلايين شخص في العالم يعيشون على أقل من ٢,٥ دولار في اليوم. هذه الحالة هي دليل إضافي على استمرار تجاهل الإنتاج العالمي والمبيعات العالمية للأسلحة للحقائق السياسية والإنسانية والاستراتيجية الخطيرة ولعواقب تصاعد إنتاج الأسلحة. كما يتجاهلان الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وقد قاد هذا الاعتبار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٧٨ المكرسة لنزع السلاح إلى وصف هذا الإنفاق بأنه ”تبديد هائل للموارد“ (A/S-10/4، الفقرة ١٦). ولذلك، فإنها تدعو إلى تخفيض في الإنفاق العسكري، على أمل أن يعاد استثمار هذه التخفيضات في جهود مكافحة الجوع والفقر وتحسين ظروف البشرية.

تنذر الأزمة المالية العالمية الحالية بزيادة تعقيد وتفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. ويعتقد وفد بلدي أنه كلما زاد تجاهلنا لهذه الحقائق، زادت مخاطرة الأمم المتحدة بفقد مسؤوليتها باعتبارها ضمير البشرية.

ونحن متفقون على أن الدول ذات السيادة لها حق مشروع وأساسي في إنتاج وشراء الأسلحة لتلبية الاحتياجات المشروعة للدفاع الوطني والأمن. ومع ذلك، فإنه يتحتم فرض رقابة على هذه الأسلحة لمنع تحويل مسارها

من الدول والتجار المرخصين إلى الأطراف من غير الدول والمستخدمين النهائيين غير الشرعيين.

عندما اتخذ المقرر (٥١٩/٦٠) لعام ٢٠٠٥ بشأن وضع صك دولي لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، أعربت نيجيريا عن رغبتها في تحويل ذلك الصك الملزم سياسيا إلى صك دولي عالمي ملزم قانونا من شأنه جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا للجميع. ولذلك، فقد سعد وفد بلادي بالقرار (٨٩/٦١) المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ''نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة'' والذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء حكوميين لاستطلاع آراء الدول الأعضاء بشأن الجدوى والنطاق والبارامترات الأولية في ما يتعلق بإعداد صك شامل وملزم قانونا يضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. وبعد ذلك قدم فريق الخبراء الحكوميين المؤلف من ٢٨ عضوا تقريره (A/63/334).

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن منطقتنا دون الإقليمية ما زالت تشهد صراعات ذات أبعاد مختلفة نتيجة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة. وفي واقع الأمر، يتردد أن لكل أفريقي وكل أفريقية سبع رصاصات وثلاث مسدسات غير شرعية مصوبة نحوه أو نحوها. وهذا أمر مشين، وبخاصة في وقت لا تزال هناك نسبة عالية بصورة غير مقبولة من سكان العالم تعيش تحت خط الفقر. ويؤكد وفد بلادي مجددا على أن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وتحويل مسارها يشكل عقبة رئيسية أمام السلام والاستقرار وأمام التنمية الاقتصادية للكثير من الدول النامية. ولهذا، فإننا ندعو باستمرار إلى اتخاذ تدابير دولية لضبط انتشار هذه الأسلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد، لا تزال نيجيريا مقتنعة بالحاجة الأساسية إلى إعداد صك عالمي وملزم قانونا في شكل معاهدة للاتجار بالأسلحة وتضع آلية أو إطارا لضمان عدم وصول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المشروعة إلى شبكات غير مشروعة. كما ستكفل هذه المعاهدة مساءلة المصدرين أو المصنعين أو السماسرة الذين يعثر على أسلحتهم في أسواق غير شرعية على هذا التصرف.

ويرتبط بذلك ارتباطا وثيقا الحاجة إلى وجود شهادات للمستخدمين النهائيين وقواعد تنظيمية دولية لأنشطة السمسرة في الأسلحة ومن شأنها الحد من عمليات نقل الأسلحة عبر الحدود بصورة غير مشروعة، ولا سيما في حالات الصراع وما بعد الصراع الحالية والمحتملة. وتتطلب هذه الحالات رصدا صارما وفرض حظر على الأسلحة. ونعتقد أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصورة فعالة أمر على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للمناطق التي تشهد بالفعل حالات صراع أو حالات ما بعد الصراع.

يرحب وفد بلدي بالتقرير عن الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تموز/يوليه. غير أن نيجيريا ترغب في التشديد على الحاجة الملحة إلى مواصلة تنفيذ جوانب الإطار بقوة من حيث صلته بالتعاون والمساعدة الدوليين، وبناء القدرات على المستوى الوطني، وإدارة المخزونات، والتخلص من الفائض، والسمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحث الدول الأعضاء على التعهد من جديد بالتنفيذ الكامل للإطار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما نحث شركاءنا في التنمية على تقديم ما يكفي

من المساعدات المالية والفنية لتسريع عملية التنفيذ من قبل البلدان النامية.

قال الرئيس الأسبق للولايات المتحدة أيزنهاور في ما مضى:

”إن كل بندقية تُصنع وكل سفينة حربية تُدشن وكل صاروخ يُطلق يمثل، في التحليل النهائي، سرقة من الجياع الذين لم يقدم لهم الغذاء وممن يشعرون بالبرد ولم يوفر لهم الكساء. فهذا العالم لا ينفق على السلاح الأموال فحسب. إنه ينفق عرق العاملين فيه، وعبقرية علمائه، وآمال أطفاله. هذا ليس أسلوب حياة على الإطلاق بأي معنى حقيقي. فتحت سحابة التهديد بالحرب، تصلب البشرية على صليب حديدي“.

لا تزال تلك العبارات صحيحة ووثيقة الصلة بالموضوع اليوم مثلما كانت عندما تم التفوه بها في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٥٣.

والأزمات العالمية الحالية هي نداءات صارخة لضمائرنا للحد من التداول غير المشروع للأسلحة. إننا بحاجة إلى تجاوز المنظور الضيق للمصلحة التجارية الوطنية وتقبل المبررات الأكثر إلحاحا وذات الطبيعة الاستراتيجية العالمية للتضامن العملي مع المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. وثمة حاجة ملحة إلى تخفيف المعاناة غير الضرورية المفروضة على الضحايا الأبرياء للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لهذا، لا تزال معاهدة الاتجار بالأسلحة أكثر الحلول مصداقية للمآسي التي تحل بالضحايا الأبرياء. وفي هذا الصدد، فإن نيجيريا على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع أعضاء اللجنة الذين يفكرون بنفس الطريقة بغية اعتماد مشروع قرار بشأن المعاهدة. لقد حان الوقت الآن.

السيد أوغوريتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نحن واثقون بأن الطريقة الموثوقة الوحيدة للحد من العواقب المروعة لاستخدام الأسلحة التقليدية هي اتباع أوسع النهج المتعددة الأطراف الممكنة في التصدي لمشاكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وفي مجال تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تعتقد بيلاروس أن من الأهمية بمكان التركيز على تنفيذ الصكوك الموجودة، بما في ذلك برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصك الدولي بشأن الوسم والتعقب.

وترحب بيلاروس باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بخصوص تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة.

ونسلم بأن ثمة حاجة إلى مواصلة النقاش في الأمم المتحدة حول مسائل رصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك أنشطة السمسرة غير المشروعة في منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد وإمداداتها.

أنشأت بيلاروس نظاما فعالا لفرض مراقبة الدولة على الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها وتدميرها. وننفذ حاليا، مع عدد من البلدان الأخرى وتحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مشروعا كبيرا لتعزيز أمن وسلامة عمليات تخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونشكر المانحين الذين ساعدونا على تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.

وفي إطار تنفيذ التزاماتنا بموجب معاهدة أوتاوا، لا تزال بيلاروس تواجه تحديا معقدا في ما يتعلق بالتخلص من أكثر من ثلاثة ملايين لغم من طراز PFM-1. وسيكون لتدميرها باستخدام أسلوب التفجير في مكان مفتوح عواقب ضارة على السكان والبيئة. ولا توجد خبرة في العالم في

تدمير عدد كبير من الألغام من هذا النوع. وشددنا مرارا على أن بيلاروس ليست لديها القدرة على التصدي لمشكلة تدمير هذه الألغام بدون مساعدة المجتمع الدولي. وقد انضمت بيلاروس إلى معاهدة أوتاوا على أساس أنه سيتم تقديم هذه المساعدة.

والعمل جار مع المفوضية الأوروبية للاتفاق على شروط مشروع للمساعدة الدولية يمكن أن يساعد بيلاروس على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة. ونحن نبدي المرونة والمسؤولية بقدر الإمكان. ونأمل في أن يتبع المانحون، بدورهم، نهجا بناء.

تشاطر بيلاروس المجتمع العالمي شواغله الإنسانية بشأن مشكلة استخدام الذخائر العنقودية ضد غير المقاتلين والبنية الأساسية المدنية.

ولا يوجد أي شك في أهمية وضع تدابير لرصد الاتجار بالأسلحة من أجل منع عمليات إيصالها إلى الأطراف من غير الدول وضمان الاستقرار الإقليمي. وينبغي القيام في الأمم المتحدة بصياغة صكوك دولية جديدة لتحديد الأسلحة التقليدية في تلك المجالات وبمناقشة تجرى على مراحل ومفتوحة. والتفاوض بشأن تلك الترتيبات الدولية بدون مراعاة آراء المنتجين والحائزين الرئيسيين لتلك الأسلحة قد يؤثر تأثيرا سلبيا على عالمية المعاهدات المقبلة وقابليتها للبقاء. وتفضل بيلاروس الاتفاق على صكوك دولية مقبولة من جميع الأطراف وتأخذ بعين الاعتبار آراء جميع الأطراف المعنية، وتقوم على أساس توافق الآراء.

السيد سميث (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بعقد معاهدة للاتجار بالأسلحة، السفير موريتان، على التعليقات والآراء التي أعرب عنها بالأمس بشأن أعمال الفريق وتقريره (A/62/278 وإضافاته).

وبالإدلاء بهذا البيان القصير، يود وفدي أن يؤكد مجددا على التزامه الشامل بنزع السلاح ومنع الانتشار، مع الإقرار بحق الدول الطبيعي في اقتناء الأسلحة التقليدية من أجل الدفاع الشرعي عن النفس، على النحو الوارد في المادة ٥١ من الميثاق، ومن أجل احتياجات إنفاذ القانون، بما في ذلك حفظ السلام، ووفقا للقانون والمعايير الدولية.

وننوه بالتعليقات التي أدلى بها السفير موريتان بشأن معاهدة الاتجار بالأسلحة. ونحن نتفق على أنه لا شك في أنه تقوم حاجة إلى عقد معاهدة مقبولة عالميا للاتجار بالأسلحة وتنظم بصورة أفضل الاتجار بالأسلحة التقليدية، فيما يتعلق بوضع معايير دولية مشتركة لتوريد الأسلحة الصغيرة وتصديرها ونقلها.

وفي هذا الصدد، نحن نرحب بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية، ونأمل أن يبدأ الفريق قريبا المناقشات، هنا في نيويورك، نحو عقد معاهدة عالمية حقا للاتجار بالأسلحة. ويحدونا الأمل في أن يكون الفريق شاملا لعدة أطراف وأن يتشاور بصورة واسعة مع الدول الأعضاء، وخاصة البعثات التي تتخذ مقرها في نيويورك. ونوافق على أنه من خلال التعاون الدولي واللغة المشتركة وحدهما يمكننا أن نعقد معاهدة عالمية حقا للاتجار بالأسلحة.

وتود فيجي أن تعرب عن قلقها العميق حيال التأثير السلبي للأسلحة التقليدية. وفيجي، بوصفها بلدا غير مصنع وغير مصدر للأسلحة التقليدية، وبلدا ليس من كبار المستوردين، تجد نفسها في موقف يمكنها من دعوة الدول الأعضاء إلى توخي المزيد من الشفافية واتخاذ تدابير لبناء الثقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. وفي الواقع، فإن أحد العناصر الأساسية في منع نشوب الصراع وتأمين السلام والاستقرار هو إبلاغ الدول الأعضاء عن أسلحتها التقليدية بشكل يتسم بالشفافية. ويتحقق هذا من خلال التقارير الوطنية التي تقدم

إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وصك الأمم المتحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

وللأسف، لم تتلق الأمم المتحدة العام الماضي سوى ٨٨ في المائة من التقارير عن الأسلحة التقليدية، ولم تتلق سوى ٧٤ في المائة من التقارير عن النفقات العسكرية. ومرة أخرى نحن ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم التقارير الوطنية إلى السجل وصك الإبلاغ عن النفقات العسكرية على السواء.

ويرى وفدي أن مشكلة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدام هذه الأسلحة مشكلة تتعلق بالعرض والطلب. وسعى المجتمع الدولي في أغلب الأحيان لإيجاد حلول للمسألة المتعلقة بالطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بيد أنه ما زال يلزم القيام بالمزيد من العمل لمعالجة مسألة عرض – وفي الواقع، صناعة– الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي في أغلب الأحيان فائضة عن الاحتياجات الدفاعية الحقيقية للدول الأعضاء ونرى أنه يتم إنتاج المزيد منها للانتشار وجني الأرباح. ويلزم المجتمع الدولي أن يقوم بالمزيد من العمل للتصدي لصناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوريدها إذا أريد لنا أن نحرز تقدما في وقف الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

إنني أشكر رئيس الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه على تقريره والتعليقات التي أدلى بها صباح هذا اليوم. ولم يتمكن الاجتماع، الذي عقد في تموز/يوليه في نيويورك، من الاتفاق على وثيقة ختامية نهائية. ومع أننا ندرك أن هذا قد يكون نكسة مؤقتة، فإنه ما زال يشكل مصدر قلق لوفدي.

وإضافة إلى ذلك، وكجزء من ”جميع جوانب“ برنامج العمل، تقوم حاجة إلى إنشاء آلية متابعة للتصدي الكامل للاقتناء غير القانوني للأسلحة التقليدية واستخدامها من جانب الأطراف من غير الدول.

وبالمثل، لا بد من تقديم المساعدة التقنية والمالية من المجتمع الدولي بغية مساعدة الدول الصغيرة في تنفيذ برنامج العمل.

إن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي مجرد جزء واحد من المعادلة. وسهولة الحصول على الذخيرة، وفي أغلب الأحيان بالاستعانة بالمخزونات الفائضة، هي الجزء الآخر من المعادلة التي تشكل في أغلب الأحيان حفازا يسبب الكثير من التخريب والدمار. وهنا، أيضا، تمكن مشكلة العرض والطلب – الطلب الذي يفي به الاتجار غير المشروع، ويؤدي بدوره إلى إطالة أمد الصراع. وعلى المجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز التعاون بغية ضمان تدمير فائض مخزونات الذخيرة أو تأمينها بصورة أفضل.

ومن الحقائق المؤلمة أن الألغام المضادة للأفراد ما زالت تستخدم في الصراعات في جميع أرجاء العالم اليوم. وبالرغم من هذه النكسة، تم إحراز بعض التقدم مؤخرا. وهناك الآن إجمالي ١٥٦ دولة صدقت على اتفاقية أوتاوا أو انضمت إليها. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بجارتنا في منطقة المحيط الهادئ، بالاو، التي أصبحت العام الماضي دولة طرفا في الاتفاقية. وبالرغم من هذا، ما زالت تقوم حاجة عاجلة إلى تعزيز عالمية الاتفاقية. وفيجي لا تقوم بإنتاج الألغام المضادة للأفراد أو استخدامها أو تكديسها أو نقلها. ولذلك نحن ندعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على

الاتفاقية أن تفعل ذلك بدون تأخير. ويجب أن نفي بالتزاماتنا.

وأود أن أسجل في المحضر شكرنا الصادق وتقديرنا على الأعمال التي تضطلع بها أفرقة إزالة الألغام في جميع أرجاء العالم.

كما أشكر السفير أوكيليغ على تقريره وتعليقاته بشأن الذخائر العنقودية. وفيجي لا تقوم بصنع الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر أو باستخدامها أو نقلها.

وفضلا عن ذلك، نحن نعلن تأييدنا القوي لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة ولبرتوكولاتها. وانطلاقا من هذا التأييد، شاركنا بفعالية في المؤتمر الدبلوماسي بشأن الذخائر العنقودية الذي عقد في دبلن في أيار/مايو، واختتم المفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر صنع واستخدام وتكديس ونقل الذخائر العنقودية التي تسبب ضررا غير مقبول للمدنيين.

إننا نؤكد مجددا على دعمنا لبلوغ الهدف الإنساني السامي المتمثل في حظر الذخائر العنقودية التي تلحق ضررا غير مقبول بالمدنيين، وبالتالي ندعو الدول ذات التفكير المماثل إلى التوقيع على الاتفاقية في أوسلو، النرويج، في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

السيدة بيساما (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة تتكلم فيها فنلندا في اللجنة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة. ويمكنكم أنتم وأعضاء مكتبكم الاعتماد على تعاوننا ودعمنا.

وتؤيد فنلندا تماما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وتعتبر فنلندا الوثيقة الختامية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين والمتعلق بتنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة خطوة ناجحة إلى الأمام، بهدف زيادة تعزيز تنفيذ البرنامج بغية مكافحة الانتشار غير الخاضع للمراقبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها. ونشيد بالطريقة الممتازة التي أدار بها السفير تشيكيوليس العمل بروح من التعاون. وتوفر لنا الوثيقة الختامية العديد من السبل الملموسة لتعزيز التعاون والمضي قدما في عملنا. ونرى أنه من الأهمية بمكان مواصلة العمل في سياق الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين.

كما ينبغي الآن أن تنفذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠٠٧ بشأن السمسرة غير المشروعة، على الصعد كافة، بما في ذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبما أننا نؤمن بالأهمية الحاسمة للتعاون على الصعيد الإقليمي، فقد جعلنا من مسائل الأسلحة الصغيرة إحدى المجالات ذات الأولوية خلال رئاستنا الجارية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويتم التركيز على العمل المعياري وإنجاز المشاريع على السواء.

كما سررنا بعمليات التصديق على اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تدل على التزام إقليمي قوي بالمسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة. وباعتبارنا عضوا في المجلس الاستشاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا نزال ندعم جهود الجماعة بشأن المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، ونأمل أن يتم بدء نفاذ الاتفاقية في القريب العاجل.

وترحب فنلندا بجهود المجتمع الدولي لمعالجة الشواغل الإنسانية حيال استخدام الذخائر العنقودية. والاتفاقية الجديدة التي تم التفاوض بشأنها في دبلن معلم بارز في تطوير

القانون الإنساني الدولي، وهي ستشكل أداة هامة لمواجهة التحديات المتمثلة في مساعدة الضحايا وإزالة مخلفات الذخائر العنقودية في المناطق المتضررة. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تحقق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة أيضا نتائج تعزز الإسهام في القضية الإنسانية في الميدان.

وكانت فنلندا من البداية ذاتها مؤيدا قويا لوضع معاهدة شاملة وملزمة قانونا للاتجار بالأسلحة. فقد أقنعنا تأييد الأغلبية الساحقة من الدول لمشروع القرار المتعلق بالمعاهدة عام ٢٠٠٦ بأن هناك إرادة سياسية للمضي قدما في المسألة. واستطاع فريق الخبراء الحكوميين الانتهاء من عمله بإصدار تقرير بتوافق الآراء.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر السفير موريتان على عمله الاحترافي بصفته رئيس فريق الخبراء الحكوميين. وبما أننا كنا عضوا في الفريق، فإننا نعتبر التقرير خطوة واعدة إلى الأمام. غير أنه لا يزال يتعين علينا اتخاذ المزيد من الخطوات. ولا بد الآن من تقديم مشروع قرار جديد متعلق بعقد معاهدة للاتجار بالأسلحة ويحدد الإطار للعمل الذي سنقوم به في المستقبل. وأمام العواقب التي لا تطاق لعمليات نقل الأسلحة بصورة غير مسوؤلة، ينبغي أن نكفل إحراز تقدم كبير في العمل بشأن وضع المعاهدة. وتشارك فنلندا بقوة في عملية وضع المعاهدة، التي ينبغي أن تتواصل بصورة فعالة في إطار الأمم المتحدة.

السيدة موسلي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كان أبرز تقدم أحرزناه في ميدان الأسلحة التقليدية هذا العام هو النجاح في اعتماد اتفاقية دولية جديدة بشأن الذخائر العنقودية، وهي تمنع استخدام ونقل وتكديس وإنتاج الأسلحة، وتتضمن أيضا أحكاما حازمة بشأن مساعدة الضحايا وإزالة الذخائر.

والاتفاقية الجديدة، التي حظيت بتأييد أكثر من مائة دولة لدى اعتمادها في أيار/مايو، تدل على قيمة الشراكة الملتزمة بين خبراء نزع السلاح والعمل الإنساني والمجتمع المدني بغية تحقيق نتائج جوهرية لصالح المدنيين في الميدان. كما جسدت الترابط الأساسي بين مفهومي نزع السلاح والعمل الإنساني، وعززت قيمة استخدام منظور إنساني كأساس للنهج المتعلقة بمسائل قد تكون حصرت سابقا في الأطر التقليدية لتحديد الأسلحة.

وتتشرف نيوزيلندا بكونها عضوا في الفريق الرئيسي الذي يقود عملية أوسلو، وهي ستوقع على الاتفاقية في ٣ كانون الأول/ديسمبر بأوسلو. ونحث أكبر عدد ممكن من الدول على التوقيع على الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر، ويشجعنا العدد الكبير من الدول التي أعلنت بالفعل أنها ستفعل ذلك.

وينبغي أن نكفل أن أي نتائج للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ستكمل الانجاز الإنساني الكبير الذي حققته اتفاقية الذخائر العنقودية. وقد أولينا اهتماما كبيرا للبيان الذي أدلى به ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية أمام اللجنة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أوجز ما تعتبره اللجنة الدولية تدابير مكملة بشأن الذخائر العنقودية يمكن متابعتها في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ونتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن هذه التدابير في اجتماعات الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. ولا تزال لدينا تحفظات على النهج الذي يتبعه حاليا فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخائر العنقودية التابع للاتفاقية.

ويسر نيوزيلندا أن الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة تمكن من الاتفاق على عدد من التدابير المفصلة لتعزيز عمل المجتمع الدولي بشأن بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والنتائج التي تم التوصل إليها في تموز/يوليه تعيد وضع مسألة تنفيذ برنامج العمل على أساس أمتن بعد بضعة أعوام من انعدام اليقين، وتدل على وجود إرادة سياسية هامة للتصدي للاتجار غير المشروع وما يسببه من مشاكل كبيرة. وتؤيد نيوزيلندا بشدة معاهدة الاتجار بالأسلحة المقترحة.

وقد شجعنا التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين على مدى السنتين الماضيتين، ونتطلع إلى استمرار هذا العمل خلال عام ٢٠٠٩. ونشكر رئيس الفريق، السفير روبيرتو غارسيا موريتان، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل الفريق خلال جلسة الأمس، التي دلت على الزخم الهام على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن وضع معاهدة جديدة. ولا تزال نيوزيلندا ملتزمة بتحقيق صك ملزم قانونا لتنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية باعتباره تتويجا للمداولات المتعلقة بوضع معاهدة للاتجار بالأسلحة.

وتلتزم نيوزيلندا بالتنفيذ التام لمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد تشرفنا بالاشتراك في الرئاسة فيما يتعلق بمسألة تقديم المساعدة إلى الضحايا خلال عام ٢٠٠٨. وسيطالب اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر بالانخراط الكامل للدول الأطراف لكفالة التصدي بفعالية للتحديات الحالية المتعلقة بالتنفيذ.

وعلى نحو خاص، سيتعين على الدول الأطراف أن تتعاون بصورة وثيقة لكفالة تقديم الدعم للدول التي تواجه تحديات لدى الوفاء بمواعيدها النهائية لإزالة الألغام، من خلال عملية طلبات تمديد المواعيد لتمكنيها من التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب المادة ٥ في أقرب وقت ممكن. وقد عمل الفريق المعني بالتحليل، ونيوزيلندا عضو فيه، بشكل وثيق مع الدول التي قدمت طلبات التمديد إلى اجتماع الدول الأطراف لهذا العام. وأفضت هذه العملية، في عامها الأول، إلى مناقشات حادة أحيانا، غير أننا نأمل أنها مكنت الدول من مواصلة تركيزها على المجموعة الواسعة النطاق للتداعيات المتصلة بتمديد المواعيد النهائية لإزالة الألغام.

وسيتعين على الدول أيضا أن تنظر في أفضل السبل لمساعدة الدول التي لم تتمكن بعد من استكمال التدمير التام لمخزوناتها وفقا للجداول الزمنية المحددة في الاتفاقية.

وأدت المكاسب الهائلة التي تحققت حتى الآن في إطار اتفاقية حظر الألغام من حيث تطهير المناطق المتضررة وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا، التحسين النوعي للأحوال المعيشية للعديد من المدنيين الذين يعيشون في بيئات متضررة من الصراعات. وبينما تدخل الاتفاقية عقدها الثاني، سيتعين على الدول الأطراف أن تواصل تعاونها الوثيق مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني بشأن جميع الالتزامات الرئيسية الواردة في الاتفاقية. والتقارير الصادرة مؤخرا بشأن احتمال استئناف استخدام الألغام الأرضية تثير الشواغل وينبغي معالجتها.

وينبغي للدول الأطراف اغتنام فرصة اجتماع الدول الأطراف لإعادة تأكيد التزامها بالاتفاقية والعمل معا لضمان أن يقرّ المؤتمر الاستعراضي الثاني في العام القادم خطة عمل واضحة لجهود التنفيذ في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ألفت الانتباه إلى المذكرة الإعلامية A/C.1/63/CRP.3، وهي أول مذكرة من هذا النوع في هذه الدورة.

بالنيابة عن الأمانة، أعتذر لمقدمي عدد من مشاريع القرارات الصادرة اليوم. فبسبب خطأ فني، لم يرد اسم المُقَدِّم

الرئيسي في قائمة مقدمي مشاريع القرارات A/C.1/63/L.7 و L.12 و L.16. وسيعاد إصدار الوثائق الثلاث جميعها.

السيد وانغ لي (الصين) (تكلم بالصينية): وفقا لجدول الأعمال الحالي، كان الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات هو يوم الجمعة الماضي. ومن المفترض أن تكون جميع البلدان قد قدمت مشاريع قراراتها الآن. ولم نتلق سوى مشاريع القرارات حتى A/C.1/63/L.24. فمتى سنردنا جميع مشاريع القرارات؟ أطرح السؤال لأننا سنبت فيها في الأسبوع القادم.

السيد ساريفا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): ستصدر مشاريع القرارات في أوقات متفرقة خلال هذا الأسبوع. وتم التأكيد لنا أن جميع الوثائق التي تحتوي رموزها على الحرف ”L“ ستصدر في موعد أقصاه يوم الجمعة من هذا الأسبوع. لقد قُدمت جميع مشاريع القرارات في الوقت المحدد، ونحن ممتنون لذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.